www.kassiounpaper.com

835

الاحد 05 تشرين الثاني 2017

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

كم منزلاً جديداً ستحتاج إليه حلب؟!

[13]

الافتتاحية

مسار أساسي ومسارات داعمة

حرك إعلان روسيا الاتحادية احتمال انعقاد مؤتمر «الحوار الوطني السوري»، مياه جنيف الراكدة، واستنفرت القوى المتشددة في جماعة الرياض، تشكيكاً، وتشهيراً بالمؤتمر حتى قبل أن تتوضح طبيعته، ووظيفته، ومعالمه النهائية ..

منذ بدء الأزمة، لم يكن لدى معسكر الحرب، سوى الإمعان في الخيار العسكري، وتحويل الأزمة إلى مفرخة لاستيلاد الجماعات المسلحة، وتوسيع دائرة العمل المسلح، أما الطرف الروسي، فقدم المبادرة تلو الأخرى للوصول إلى حل، ويلاحظ المتابع، أن أبرز سمات سلوك الطرف الروسي في الأزمة السورية، هي قدرته على إيجاد الحلول الإبداعية، لمختلف العراقيل التي ظهرت منذ أن أصبح هذا الطرف لاعباً أساسياً في الميدان السوري، وإذا كان هدفه ثابتاً، وواضحاً ومعلناً، «الحل السياسي التوافقي» فإن أدواته تطورت على الدوام تبعاً لضرورات اللحظة، وسلوك القوى الأخرى، وجديتها، وموقعها في الصراع الدائر، حيث جمعت روسيا بين العمل العسكري ضد قوى الإرهاب المتفق عليها دولياً، بما يعني تحييد القوى المعتدلة، وفتح المجال لها للانخراط في العملية السياسية، وبين السياسي والدبلوماسي في تهيئة الاجواء للحوار بين النظام والمعارضة، من خلال مفاوضات جنيف، فكان بيان جنيف، وكانت جولاته المتلاحقة، وكان مسار استانا، ويأتي اليوم مؤتمر الحوار الوطني السوري، كل ذلك بما يخدم الهدف الأساسي، ألا وهو الحل السياسي المنشود.

إذاً، الثابت هو الحل السياسي، باعتباره ضرورة، وحلاً وحيداً، أما أدواته قد تتغير، والإطار الثابت هو 2254 باعتباره قراراً دولياً متوافقاً عليه، يكتسب أهميته من توافقه مع مصالح الشعب السوري، ومن الشرعية الدولية، أما طرائق الدفع باتجاهه، فهناك ألف طريقة، وطريقة، تحشر قوى الاعاقة كلها في زاوية ضيقة، وتضعها أمام الأمر الواقع، ولا يحاولنّ أحد بعد الآن إغلاق الباب على الحل السياسي، مباشرة أو موارية، أو التفافاً، أو تمييعاً، أو تأجيلاً.. فهناك اليوم مناطق خفض التوتر، وقوى واسعة على الأرض، تستمد شرعيتها من تمثيلها الملموس للسوريين هناك، ينبغي أن تمثل، وهي ليست بحاجة، إلى شهادة من أحد، لا الائتلاف ولا سواه، ولا يحاولن أحد احتكار تمثيل الشعب السوري، والنطق باسمه، ولعل هذه أولى مهام مؤتمر الحوار المزمع انعقاده.

ضمن هذا السياق يجب قراءة المبادرة الأخيرة، فلا هي مسار بديل، ولا هي تراجع عن 2254، بل إنذار مبكر، ما قبل جولة جنيف الآتية، لكل من تسول له نفسه، اللعب على الوقت، وإطالة عمر الأزمة أكثر فأكثر، بل هي تطوير للمبادرات السابقة، وأداة لمدها بالمزيد من الزخم، للإسراع بالحل السياسي، والوصول إلى التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل.

ليس أمام السوريين، وحلفائهم، ترف انتظار المعرقلين، وتخبطهم، وخلافاتهم، وترددهم، وليس أمامهم المزيد من الوقت، حتى يخضعوا لمصالح ضيقة، ولا أخلاقية لبضعة سياسيين، ليس في جعبتهم إلا الدعم الدولي، والإقليمي الذي يتآكل يوماً بعد يوم.

شؤون عمالية

نقاش في قانون التنظيم النقابي!

04

ملف «سورية 2017»

الفيدرالية غير ممكنة.. هناك حل آخر

07

شؤون محلية

ريف حمص وخفض التصعيد

08

شؤون استراتيجية

مئوية أكتوبر.. ثورة أوسع

20

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

عمال السورية للاتصالات على مفترق طرق

وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، سلطت الضوء على قضية عمالية تتعلق بالعمال المنقولين من المؤسسة العامة للاتصالات إلى الشركة السورية للاتصالات، وفقاً لمرسوم صادر يؤكد على انتقال العمال محتفظين بحقوقهم وامتيازاتهم التي كانوا يحصلون عليها على أساس قانون العمل الأساسي رقم 50 كاملة، وتعداد العمال بالآلاف والنقل يتم تدريجياً حسبما صرح مسؤول في الشركة المحدثة، ولكن هذا النقل سيتم بشروط النظام الداخلي للشركة الذي وضع وفقاً لقانون العمل رقم 17 والذي سيجبر العمال على تقديم استقالاتهم والتوقيع على شروط العقد الجديد.

الانتقال من عقد إلى عقد أخر يعني: أن يخضع العمال لشروطٍ عمل أخرى يحددها العقد الجديد، والعقد الجديد مصاغ على أساس قانون العمل 17، أي: أن «العقد شريعة المتعاقدين» وهنا تدخل لعبة القوانين وشروطها لتخضع العمال لها، وتصبح إمكانية تجريدهم منها ممكنة، طالما العامل خضع منذ البداية للشرط الأول الذي أملاه عليه رب عمله الجديد، وفق القانون الجديد، ولا يهم بعدها ما يجري من تزيين للميزات و «العطاءات» التي سيوعد بها العمال من طبابة أو حوافز أو تعويضات، فجميعها مرهونة بإرادة رب العمل الجديد الحاكم بأمر الله في ما يخص حقوق العمال.

العمال في القطاع الخاص يعانون كثيراً من القانون 17، وسبب لهم كوارث فيما يتعلق بحقوقهم المختلفة، ويأتي في مقدمتها أجورهم فكيف ستكون معاناة العمال المنقولين على أساس هذا القانون؟ وهو يجردهم من أشكال الحماية كلها لتلك الحقوق، خاصة وأن العمال لم يمتلكوا بعد أدواتهم التي تمكنهم من الدفاع عن حقوقهم، وأهمها: الحق بالإضراب الذي يجيزه ويشرعه الدستور السوري، ولكن تحرمه القوانين التي هي غير دستورية، لعدم تعديلها وفقاً للدستور، ليس هذا فقط. بل يجري تجريم كل شكل من أشكال الدفاع عن الحقوق إلا من شكل وحيد معمول به، وهو: المذكرات والكتب التي تسطر إلى هذه الجهة الرسمية أو تلك، حيث تكون الاستجابات لها منقوصة، ولا تلبي الحقوق التي يطالب بها العمال باستمرار.

إن العمال في القطاع الخاص، سيستمرون في نضالهم من أجل صياغة قانون عادل يعبر عن مصالحهم وحقوقهم غير منقوصة، والآن سينضم إليهم العمال الجدد القادمون إلى قانون العمل رقم 17 من القانون الأساسي للعاملين.

المحكمة العمالية بين نص القانون والتنفيذ

محكمة البداية المدنية العمالية شُكلت بموجب القانون رقم /17/ لعام 2010 الذي ينظم علاقات العمل في القطاع الخاص، وتنظر المحكمة في المنازعات الناجمة عن عقد العمل الفردي، والشكاوى الناجمة عن عدم الالتزام بأحكام قانون العمل .

■ ميلاد شوقي

المادة 205 من القانون رقم /17/ شكلت هيئة المحكمة من ثلاثة أعضاء: قاضي بداية يسميه وزير العدل «رئيساً»، وممثلاً عن التنظيم النقابي يسميه المكتب التنفيذي لاتحاد العمال «عضواً»، وممثلاً عن أصحاب العمل يسميه اتحاد غرف الصناعة أو التجارة أو السياحة أو التعاوني «عضواً» ولكن المحكمة بقيت معطلة بسبب عدم انعقاد هيئتها وذلك لتغيب مندوب أرباب العمل عن حضور الجلسات، وهو ما عطل عمل المحكمة لسنوات، وراكم آلاف الدعاوى أمامها.

بالرغم من صدور القانون صدور المرسوم رقم 64 لعام 2013 الذي أدى إلى انطلاق عمل المحكمة فعلياً لكن النتيجة بقيت سلبية بالنسبة للعمال، فالمحكمة تحكم وفق أحكام قانون العمل رقم 17 الذي وضع خصيصاً ليناسب مصالح أرباب العمل، وخصوصاً فيما يتعلق بالتسريح التعسفي، حيث أطلقت يد أرباب العمل في التسريح، ومن دون توفير أية حماية قانونية للعامل، فباتت المحكمة أداة بيد أرباب العمل لتسريح عمالهم وللتهرب من دفع تأميناتهم، دون أن يكون للمحكمة حق الاعتراض على قرار التسريح وإلغائه.

يذكر أن عدد العمال المسرحين من القطاع الخاص وفق إحصائيات مؤسسة التأمينات الاجتماعية بلغ 170 ألف عامل.

مخالفة القانون!

ناهيك عن العقبات الكثيرة التي تواجه العمال أثناء سير الدعاوى، ومنها مثلاً: عدم التزام المحكمة نفسها بنصوص قانون العمل نفسه، وتجاوزها له فمثلاً: المحكمة لا تحكم بنسبة 50 % من الأجر للعامل أثناء سير الدعاوى بحجة أن ذلك يخالف القواعد العامة في قانون أصول المحاكمات المدنية، حسب اجتهادها! ولكن اجتهاد المحكمة ليس صحيحاً؟، لأن النص الخاص يلغي النص العام، وهنا قانون العمل نص صراحة على إعطاء العامل 50 % من أجره أثناء فترة التقاضي، فبأي حق تلغي المحكمة نص القانون، بحجة مخالفته للقواعد العامة؟ ولماذا لا تنتبه المحكمة إلى مخالفة القانون للدستور، أليس الأولى بها إعمال الدستور أولاً، والامتناع عن تطبيق القانون المخالف له ؟

لا توجد أية امتيازات للعامل في المحكمة

نص القانون رقم 17 على إعفاء العامل من دفع أية رسوم أو التزامات مالية في حال رفعه دعوى ضد صاحب العمل، ولكن تشير بعض المصادر النقابية: أن ديوان المحكمة لا يلتزم بهذه المادة ويتم عادة استيفاء الرسوم القضائية كاملة من العامل، مثله مثل أي متقاض أخر.

والقرار رقم 60 المتعلق بالإبلاغ عن طريق الصحف الصادر من وزارة الإعلام، حدد تعرفة مالية تشكل عبئاً على المتقدمين ورفضت وزارة الإعلام إعفاء العمال منها.

والتبليغات يضطر العامل أحياناً إلى إعادة التبليغ عدة مرات، مع ما يستهلكه هذا من وقت قد يصل إلى شهور عدة ، في حين لا يحتاج رب العامل إلا تبليغاً واحداً وعن طريق الصحف مرتين أو ثلاث بحجة عدم معرفته عنوان العامل، ومن ثم تنعقد المحكمة ويصدر حكم بتسريح العامل!! دون أن يكون للعامل أي علم بما صدر بحقه.

وإذا حصل العامل على حكم بحقه، يدخل العامل في دوامة أخرى هي: التنفيذ، وحتى إذا نفذ قرار المحكمة، فهذا لا يغير من الواقع شيئاً لأن تنفيذ الحكم القضائي لا يؤثر عادة على صاحب العمل، ولا يحمل معنى إجباره على تنفيذ التزامه، أو يعطل ذمته المالية، وهذا ما يجعل الحكم وتنفيذه لا فائدة منهما في النهاية.

إعفاءات وهمية

من العقبات التي تواجه العمال، عدم درايتهم بالقوانين العمالية، أو قوانين التأمينات الاجتماعية وتشعباتها، أو قوانين أصول المحاكمات، وبالتالي إعفاء العمال في القانون من توكيل محام يبقى دون قيمة تذكر، لأن العامل لا يملك الدراية الكافية بالقوانين أو قوانين المحاكم والمرافعات لكي يرافع ويدافع عن نفسه، في ظل غياب تام لأي دور للنقابات، وتغاضيها عن هذه المشكلة الحقيقية، وعدم افتتاحها لمكاتب قانونية تتولى الدفاع عن العمال في المحاكم، أو تقديم المشورة القانونية لهم.

تجربة العمال

المشكلة الأساسية تكمن في قانون العمل رقم 17 نفسه، ولكن على الرغم من مساوئ هذا القانون، بسبب التعقيدات الكثيرة في عمل المحاكم العمالية، لا يلجأ العمال إليها لتسوية نزاعاتهم مع أرباب العمل، بل بات العمال يتجهون نحو المفاوضات والتفاهمات الجانبية مع صاحب العمل، وبالرغم من أن تلك التفاهمات تضيع جزءاً كبيراً من حقوق العمال إلا أنها تبقى أفضل للعامل من المحكمة العمالية لتحصيل جزء من حقوقه على الأقل.

الإعلام الرسمي وحق الإضراب

يلعب الإعلام دوراً مهماً في تكوين الرأي العام حول أية قضية يريد تسليط الضوء عليها، وبالتالي التأثير على الموقف من هذه القضية أو تلك، وخاصة إذا كان الموضوع يتعلق بمصالح فئة أو طبقة تتعرض مصالحها للاستغلال فالإعلام يلعب ذاك الدور في التلاعب بالوعي العام لصالح أو ضد القضية المطروحة، وخاصة إذا كان الإعلام يعبر عن مصالح تلك الطبقة التي تستغل وتستثمر في مصالح الطبقات الفقيرة كالفلاحين والعمال ومعظم العاملين بأجر... «قاسيون» ترصد كيف تعاملت الصحافة الرسمية وشبه الرسمية إعلامياً مع بعض الإضرابات العمالية، أو حالات التوقف عن العمل، أو الاحتجاج على ضعف الأجور والقضايا الحقوقية الأخرى.

■ إيفان علي

كيف تعاملت وسائل الإعلام الرسمي مع حق الطبقة العاملة السورية في الإضراب عن العمل سابقاً؟ وكيف تعاملت معه الآن؟ مثالان يستطيعان اختصار ذلك، وفي زمنين مختلفين.

جريدة الوحدة عام 1988

توقف أكثر من 2000 عامل وعاملة عن العمل في معمل التبغ الورقي في اللاذقية لمدة يومين بتاريخ 10–11 كانون الثاني 1988، وذلك احتجاجاً على سوء توزيع المكافأة التشجيعية السنوية عليهم.

كان مبلغ المكافأة حوالي 700 ألف ليرة سورية، وزع منها 42 ألف ليرة سورية فقط على العمال، واستأثر بالباقي: المدير وبعض المسؤولين في الإدارة. طالب العمال بتوزيع عادل للمكافآت، إضافة لتأمين المواصلات المجانية، أسوة ببقية العمال في المنشآت الأخرى وتوزيع ألبسة العمل، إضافة إلى توزيع مواد المؤسسة الاستهلاكية على العمال جميعهم بشكل متساوٍ وليس على الإدارة فقط. تدخل المسؤولون في اللاذقية ودمشق ووعدوا العمال بتلبية مطالبهم.

نشرت جريدة الوحدة التي تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والتوزيع والنشر في اللاذقية، في أحد الأعداد منتصف كانون الثاني 1988 مقالاً افتتاحياً عن إضراب العمال في معمل التبغ، وأعلنت تضامنها مع العمال وأيدت مطالبهم، وطالبت بمحاسبة المسؤولين عن ذلك. «نقلاً عن جريدة نضال الشعب العدد 414 أواخر شباط 1988».

الصحف المحلية 2015-2016

نشرت بعض الصحف المحلية في الإعلام الرسمي وشبه الرسمي، مواداً عن عدد من الإضرابات التي حدثت خلال الأزمة في سنوات 2015 – 2016.

نشرت جريدة الفداء التي تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والتوزيع والنشر في محافظة حماة، في العدد 15060 تاريخ 30 حزيران 2015 مقالاً عن أزمة النقل بين مدينتي حماة والسلمية، وكتبت: إن سبب الأزمة هو: إضراب سائقي سرافيس النقل الذين توقفوا عن العمل لأن تسعيرة الراكب الواحد لم تعجبهم وبسبب أزمة ارتفاع أسعار مادة المازوت.

أضافت الصحيفة أزمة المواصلات على خط السلمية – حماة أزمة استعصت على الحل، ويتجرع المواطنون والطلاب مرارتها!

بينما كتبت جريدة الوطن مقالاً عن فرع المؤسسة الاستهلاكية في محافظة السويداء في شهر حزيران 2016، جاء في المقال: إن صالات المؤسسة الاستهلاكية فارغة في السويداء، بسبب إضراب العمال عن العمل احتجاجاً على تدني أجورهم، ووضعت سبب ذلك توقف العمل على العمال.

مقارنة

جريدة الوحدة في مقال افتتاحي سلطت الضوء على إضراب عمال التبغ في اللاذقية والنار على الفساد الذي أكل وقضم حقوق أكثر من 2000 عامل وعاملة في المعمل، وتضامنت الجريدة الرسمية مع العمال وطالبت بمحاسبة الفاسدين. بينما قفزت جريدتا الفداء الرسمية، والوطن الخاصة شبه الرسمية، عن الأسباب التي أدت إلى الإضراب وحاولت الأولى وضع الحق على السائقين في أزمة المواصلات على خط حماة_ السلمية، بينما ألصقت الثانية سبب توقف العمل في استهلاكية السويداء على عمال العتالة أصحاب الأجور المنخفضة. ولم تقترب الصحيفتان حتى من الفساد الذي تسبب بمأساة العمال ومعاناة السائقين.

الطبقة العاملة

بلغاريا - أفقر دول الاتحاد الأوروبي

تظاهر آلاف العمال من أنحاء بلغاريا جميعها، وتجمع العمال أمام البرلمان البلغاري يوم 27 تشرين الأول في العاصمة صوفيا، للمطالبة بتحسين الأجور، وإعفاء الأجر من الضرائب واحتجاجاً على إلغاء صرف المكافأة السنوية للعمال، كما طالب العمال بزيادة الحد الأدنى للأجور بمقدار 100 ليفا أي: «60 دولاراً» شهرياً خلال العام المقبل.

وقالت نقابة «كيه إن سي بي» العمالية المركزية: «نريد نصيبنا من أرباح أصحاب العمل»، مضيفة: إنها تريد تقليل الفجوة في الأجور بين الاتحاد الأوروبي وبلغاريا.

يذكر أن بلغاريا انضمت إلى الاتحاد الأوربي منذ 10 سنوات.

ألمانيا - تسريح جماعي

هاجمت نقابة العاملين في قطاع المعادن في ألمانيا «آي جي»، شركة سيمنز بسبب خططها الرامية إلى شطب عدة آلاف من الوظائف في قطاعي محطات الطاقة والمحركات، بالإضافة إلى إغلاق بعض مقرات العمل، مما سيؤدي إلى تسريح آلاف العمال من وظائفهم، وصرح عضو مجلس إدارة نقابة «آي جي»: إن ما يعني مجلس إدارة سيمنز هو: هامش الأرباح وليس العمال « ونحن لا يمكننا أن نقبل بهذا، وإن الفترة الحالية ستشهد ما يشبه لعبة البوكر، ولكن لدينا نفساً طويلاً ومستعدون للتصدي لهذا الأمر ولفترة أطول إذا تطلب الأمر.

والجدير ذكره أنّ مئات العاملين في سيمنز قد نظموا احتجاجات مؤخراً في العديد من مقار الشركة.

الأرجنتين - عمال الطيران

نظم العاملون في شركة الخطوط الجوية الأرجنتينية، وإحدى الشركات التابعة لها إضراباً عن العمل استمر لمدة 24 ساعه يوم 31 تشرين الأول: أدى إلى توقف حركة الطيران، وألغيت 300 رحلة جوية بمطار خورخي نيو بري في العاصمة بوينس أيرس، وذلك للمطالبة برفع رواتب الموظفين بنسبة 26% بالتناسب مع نسبة التضخم، وقد انتقد رئيس الخطوط الجوية الأرجنتينية، الاتحادات العمالية التي تمثل العاملين، مهدداً: إن شركته قد تتخذ خطوات قانونية، رداً على هذا الإضراب، ومن المقرر أن تنظم الاتحادات العمالية عدداً من الإضرابات المماثلة إذا لم يتم تحقيق مطالب العاملين.

كندا - إضراب المدرسين

مازال مستمراً منذ ما يقارب الثلاثة أسابيع إضراب 13 ألف أستاذ ومدرس ومستشار تربوي في 24 معهداً بمقاطعة أونتاريو، وما زالت جلسات التفاوض مستمرة بين نقابة موظفي القطاع العام ومعاهد مقاطعة أونتاريو، وتتمحور مطالب الأساتذة حول: الأمن الوظيفي للأساتذة المتعاقدين، وتوظيف المزيد من الأساتذة بدوام كامل، والاستقلالية الأكاديمية، وتقول النقابة: إن مجلس الموظفين لم يقدم أي عرض معقول كي يصوت عليه الأساتذة.

كما وجه رؤساء الاتحادات الطلابية رسالة إلى رئيسة حكومة أونتاريو، والجمعية التشريعية في المقاطعة، يدعوانها إلى التدخّل لفض الخلاف.

من أول السطر

■ نبيل عكام

منظمة العمل العربية / 2 /

صدرت الاتفاقية التي تحمل الرقم / 15 / بشأن تحديد وحماية الأجور عن منظمة العمل العربية في أوائل عام 1983 وقد استندت هذه الاتفاقية على الميثاق العربي للعمل، وخاصة مادته الأولى والثامنة اللتين تُعنيان بتحقيق العدالة الاجتماعية، ورفع مستوى اليد العاملة وتأمين حد أدنى للأجور يحقق مستوى معيشياً لائقاً للعامل وأسرته.

لقد عرفت الاتفاقية في الباب الأول الأجر: كل ما يتقاضاه العامل مقابل عمله، بما فيه المكافآت والمنح والترفيعات والمزايا وغيرها من متممات الأجر.

أما في الباب الثاني منها: أكدت على حق العامل إطلاعه على تفاصيل أجره كافة والتأكد من صحتها.

وكذلك، أن يدفع الأجر للعامل في يوم العمل ومكان العمل، أما إذا تم الاتفاق على غير ذلك، يجب ألّا يتحمل العامل أية نفقة مالية أو جهداً للحصول على أجره.

والمادة السابعة من هذا الباب، فقد أكدت على أحقية العمال بكامل أجرهم في حال توقفهم عن العمل، لأسبابٍ خارجة عن إرادتهم.

وجاء في هذا الباب: اعتبار الأجر ومستحقات العامل كافةً ديناً ممتازاً يتمتع بأعلى درجات الامتياز بما فيها ديون الدولة.

أما في الجزاءات المالية: أوجبت ألّا تكون بشكل يؤثر على معيشة العامل ومعيشة أسرته، وأن تعود هذه الغرامات لمصلحة العمال. وفيما يتعلق بالاقتطاعات من أجر العامل لقاء دين مستحق، فإنه لا يجوز أن تتجاوز الـ 10% من الراتب المقطوع للعامل، وألّا يؤثر هذا الحسم على تأمين العامل لحاجاته وحاجات أسرته الأساسية.

كما أوجب على التشريع الوطني دفع مستحقات العامل بمجرد انتهاء علاقة العمل دون تعقيدات.

وفي الباب الثالث منها: المتعلق بالحد الأدنى للأجور، فقد اعتبرت الحد الأدنى للأجور يجب أن يكون هذا الأجر يلبي حاجات العامل وأسرته الضرورية، من مسكن وغذاء ودواء ولباس، ويؤمن مستوى إنسانياً كريماً ولائقاً.

على أن تشكل كل دولة لجنة تكون مهمتها الأساس: تحديد الحد الأدنى للأجور، يشارك فيها العمال والحكومة وأصحاب العمل أو ممثلوهم، حيث تأخذ اللجنة بعين الاعتبار عند تحديدها الأجور: حركة السوق ومستوى الأسعار، لتحقق التوازن الضروري بين مستوى الأجور، وبين تكاليف المعيشة، ولا بد لهذه اللجنة أن تجتمع بشكل دوري لا يزيد عن سنة حتى تبقى الأجور في مستوى تكاليف المعيشة.

وفي المادة / 21 / من هذه الاتفاقية اعتبرت أن هذه المواد هي حد أدنى يجب أن تؤمنه التشريعات الوطنية للعمال. وأغلب الدول العربية لم توقع عليها حتى عام 2016 بما فيها سورية؟

نقاش في قانون التنظيم النقابي!

البدء في نقاش قانون التنظيم النقابي يشارك فيه العمال على نطاق واسع بات ضرورة عملية ميدانية تستدعي النقابين كلهم والقوى كلها التي تؤكد في برامجها ومواقفها انحيازها وارتباطها بالطبقة العاملة، وتؤمن بالتغير الجذري لصالح الطبقة العاملة.

■ نبيل عبد الفتاح

قبل الخوض في هذا النقاش المتعلق بقانون التنظيم النقابي، لا بد من إعطاء بعض الإشارات فيما يتعلق بالطبقة العاملة ونضالها النقابي.

فالنقاش يجب الانطلاق فيه من المصالح الحقيقية وقوانين الصراع الطبقي، الذي تخوضه الطبقة العاملة ضد مستغليها، وكيف سينعكس مضمون قانون التنظيم النقابي على آليات النضال النقابي والعمالي؟

إن مصدر فقر الطبقة العاملة، والمضطهدين كافة، ينبع من أصل الشر في جوهر الاستغلال الذي تعبر عنه السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، وعبر أشكال توزيع الثروة، وليس فقط من الاعتداء على حقوق العمال.

عندما عرفت الطبقة العاملة القيمة، عرفت أن العمل هو العنصر الأساسي في العملية الإنتاجية. فالعمال لا يملكون سوى بيع قوة عملهم مقابل الأجر الذي يحدده أرباب العمل، وهم يناضلون دائماً لكي تكون هذه الأجور كافية لتلبية متطلبات معيشتهم وتحسينها. فكان الصراع بين العمال وأرباب العمل الذين يستثمرون العمال لزيادة ثرواتهم من خلال استغلال قوة العمل.

لقد عرف العمال أشكالاً عديدةً لهذا الصراع مع رأس المال، منها: الاحتجاج والاعتصام والإضراب. واستطاع العمال تشكيل التنظيم النقابي الخاص بهم، فالنقابات هي منظمات العمال الجماهيرية الطبقية التي تجمع العمال باختلاف أجناسهم وانتماآتهم، دون أي تمييز. بهدف الدفاع عن مصالح العمال وتحقيق مطالبهم والتعبير عن إرادتهم. إضافة إلى التعلّم وتعليم العمال النضال والتضامن الطبقي.

لقد بين التاريخ النقابي العمالي: أن نقابات العمال الحقيقية والأقوى، هي تلك التي أنتجتها الإضرابات العمالية، وأن الانتصارات التي حققتها النقابات كانت دائماً مرتبطة بقدرتها على استخدام أدوات نضالها الأخرى أيضاً من اعتصامات واحتجاج ومظاهرات. وتزداد قوة النقابات كلما حافظت على العناصر التالية: الاستقلالية، والديمقراطية، والجماهيرية. والاستقلالية تعني: استقلالية النقابات عن جهاز الدولة وأصحاب العمل والأحزاب، وحمايتها من التدخل في شؤونها، وهي الضمانة لسير نضالها الطبقي، أي: أن تكون النقابات معّبراً حقيقياً عن مصالح العمال بعيداً عن أي نفوذ معاد للعمال. وبالتالي، من حقها وضع قانونها وأنظمتها الداخلية انطلاقاً من الهيئة العامة «القواعد العمالية» التي وحدها تملك القرار في انتخاب ممثليها وقيادتها دون وصاية أو شرط مسبق. فالهيئة العامة هي صاحبة السلطة الأساسية في التنظيم النقابي، من خلال مؤتمرات الهيئة العامة في كل تجمع عمالي. وبالتالي، أول مسألة لابد أن تكون واضحة في الفاتون هي: صلاحية الهيئة العامة «القواعد العمالية» وحقها في انتخاب ممثليها «اللجنة النقابية» بكل حرية، وليس بطريقة القائمة المغلقة، التي باتت تبعد العمال عن التنظيم النقابي، وكذلك حقها في سحب الثقة من هذه اللجنة أو بعض أعضائها، وبغض النظر في أية هيئة أخرى أعلى أن وجدوا، لابدّ للمؤتمرات السنوية أن تبدأ من الهيئة العامة، وهي التي تبحث بالقضايا كلها الخاصة منها، والعامة، وتعيد تقييم أداء ممثليها في الهيئات العليا مما يجعلهم أكثر قدرة وصلابة في الدفاع عن حقوق العمال، وأكثر معرفة باستخدام أدوات نضال العمال المختلفة. والمسألة الأهم: يجب أن يناقش القواعد العمالية قوانينها كافة وإبداء ملاحظاتها فيه، وأخذها بعين الاعتبار، فأصحاب الحق أدرى بحقوقهم، وهم المعنيون بهذا القانون في البداية والنهاية.

منذ صدور المرسوم التشريعي رقم 84 الناظم للعمل النقابي، والذي تم تعديله أكثر من ست مرات، لم يكن للعمال دور واضح فيه، والتعديلات كلها التي مرت عليه كانت تفرض من خارج الطبقة العاملة، مما جعل هوة تفصل بين التنظيم النقابي والقواعد العمالية، وتتضح أكثر فأكثر كلما ازداد الوضع المعيشي للعمال سوءاً، بسبب درجة النهب العالية التي تتعرض لها أجورهم وحقوقهم.

العمل هو العنصر الأساسي في العملية الإنتاجية. فالعمال لا يملكون سوى بيع قوة عملهم

سوريـة...نمـوذج جديـد لحـل الأزمـات

أجرت فضائية سكاي نيوز حواراً مع الرفيق مهند دليقان، رئيس وفد منصة موسكو للمعارضة السورية، بتاريخ 1\11\ 2017 بمشاركة ممثل من «الهيئة العليا»، تطرق الرفيق مهند في هذا الحوار إلى موقف المنصة من آخر التطورات السياسية، وأطروحات القوى الأخرى.. وتنشر قاسيون فيما يلي، جزءاً من الحوار.

حول موقف المنصة من المسارات الموازية، والدعوة الروسية لمؤتمر الحوار الوطني السوري قال دليقان: أعلن موقفنا الرسمي على لسان رئيس منصة موسكو الدكتور قدري جميل، فمن حيث المبدأ ومنذ البداية، نحن مع أي حوار في أي مكان كان، وكنا نفضل أن يكون الحوار في داخل سورية حتى ولو كان ضمن حميميم، كما كانت الدعوة بشكلها الأولي، ولكن يبدو أن هنالك معيقات من موقع محدد، ربما لوجستياً للاجتماع في سورية، وتمت الدعوة إلى سوتشي. ولم ترسل دعوات رسمية حتى الآن، ولكن من حيث المبدأ نحن إذا وصلتنا دعوة رسمية، سنتعاطى بإيجابية مع هذا الحوار. الهدف من هذا المسار كما نفهمه: أنه في المحصلة هنالك مسار الحل السياسي الأساسي الذي هو مسار جنيف، ومسار القرار 2254 الذي سيبقى أساسياً، رغم وجود مسارات أخرى موازية مثل: أستانا، المسار المطروح حالياً، ولكن هذه المسارات وظيفتها بشكل أساس هي: دعم القرار 2254 وجنيف، أما ما يقال حول المؤتمر المذكور بأنه بديل أو معطل لمسار جنيف، قد قيل سابقاً عن مسار أستانا.

«يقولون لا.. ثم يقولون نعم»

الرافضون لهذا المسار عوّدونا على رفض كل شيء، ففي البداية كانوا يقولون لا للحوار، ومن ثم وافقوا، ثم كانوا يقولون لا لبيان جنيف، ثم أصبحوا متمسكين ببيان جنيف، ثم أتت مرحلة لا للقرار 2254، وبعد ذلك وافقوا عليه، وبعدها قالوا لا لأستانا ليوافقوا عليه لاحقاً، ويصبحوا جزءاً منها. لذلك نحن لا نعول كثيراً على الرفض الأولي الذي تلقيه بعض الجهات المتشددة، لأننا تعودنا على أنها تغير مواقفها من فترة إلى أخرى على أساس تطور الأوضاع. ومشكلتهم الأساسية هي: عدم قراءة التوازن الدولي بشكل صحيح وعدم قراءة الأزمة السورية بشكل عميق، وبالتالي يضطرون لتبديل مواقفهم.

الأساس في هذه العملية: إن سورية بعد هذه الأزمة الطويلة هي بحاجة إلى حوار وطني حقيقي واسع، ليس فقط بين النخب السياسية وإنما أيضاً حوار على مستويات أوسع بالمعنى المجتمعي: مناطق المصالحات، والعشائر، والمكونات المختلفة. هذا الحوار، هو ضرورة من أجل السير إلى الأمام في عملية مصالحة وطنية واسعة، الأساس فيها كان وسيبقى القرار 2254.

أزمة النخب المتشددة

وحول المتشددين في طرفي الأزمة قال دليقان: هنالك مشكلة حقيقية ضمن الأزمة السورية، أن هنالك متشددين ضمن الطرفين، فضمن النظام هناك من ليس من مصلحتهم الذهاب إلى الحل السياسي لأنه يقود إلى عملية تغيير جدي وعميق في الواقع السوري، لا مصلحة لهم به. ولكن أيضاً هنالك على الجبهة المضادة، من يفكر في سورية على أساس واحد من نموذجين: فيرى سقفه الأعلى النموذج العراقي، بمعنى أنه ينتظر أن يقوده التوازن الدولي إلى السلطة بشكل أو بآخر، ليدخل «ببراشوت» إلى الواقع السوري ويستلم السلطة، أما الحد الأدنى بالنسبة لهم فهو «اللبننة» بمعنى شكل من أشكال اتفاق الطائف، أي: تقسيم السلطة وتوزيعها بين هذه النخب، وبين تلك النخب. ما لا يعرفه هؤلاء وما ينبغي أن يعرفوه: أننا أمام توازن دولي جديد، وأمام وضع جديد، لن يسمح لا «بعرقنة» ولا «بلبننة» في سورية. وهنالك نموذج جديد سيخلق في سورية، وسيكون أساساً لحل الأزمات في المنطقة كلها. وهذا النموذج أساسه: أن الشعب السوري سيقرر مصيره بنفسه، فعلاً وحقاً، على أساس القرار 2254، وانطلاقاً من مفاوضات تسمح بمرحلة انتقالية حقيقية، يكون الدخول إليها دون شروط مسبقة، ومن ثم كل شيء مطروح على النقاش على طاولة 2254 وجنيف.

> **التباكي على التلفزيونات هذا لا ينقذ أي معتقل ولا ينقذ أي طفلٍ من تحت الموت وهو ليس أكثر من متاجرة بدم هؤلاء لأن إنقاذهم بشكل فعلي يعني الذهاب إلى حل سياسي حقيقي**

كثير من التباكي..

أما في رده حول استخدام ممثلي الائتلاف والهيئة العليا للمفاوضات، لمسألة إنقاذ الشعب السوري، والحديث عن «دمائه المسالة» قال رئيس وفد منصة موسكو: جماعة الائتلاف، والهيئة العليا للمفاوضات، يكررون الكلام نفسه... بمعنى أنهم يعملون كمنظمة حقوقية، ومراسلون إعلاميون يظهرون على شاشات التلفزة لكي يتحدثوا عن مآسي الشعب السوري، ويضيفون يوماً بعد يوم أعداداً للمعتقلين، وللشهداء، وإلى ما هنالك دون أن يقوموا بأي فعل حقيقي يسمح بإنهاء مأساة الشعب السوري سوى التمسك بالشروط المسبقة، والتمسك بعدم إمكانية الحل. وقد ذكر ممثل الائتلاف بان الائتلاف كان وحده في جنيف 2014، ونحن نقول نعم ولهذا فإنه قد ساعد النظام، وساهموا يداً بيد في إفشال المفاوضات في 2014. لأن كليهما طرح شروطاً مسبقة غير قابلة للتحقيق، ولا تتناسب مع الوضع الحقيقي على الأرض، الذي ينهي فعلياً إمكانية: الحسم أو الإسقاط، كما كان يدعو الطرفين، بينما الواقعي هو الوصول إلى شكل من أشكال التسوية السياسية. ويعتبر إصرار الطرفين في حينه على التشدد، الامر الذي أدى إلى إفشال المفاوضات بحينها.

الائتلاف «أفضل معارضة» للنظام!

ردّ دليقان كذلك على الفكرة التي تقول بأن مؤتمر الحوار الوطني، هو مسعى روسي لتشكيل «معارضة مقبولة» من قبل النظام... قائلاً: إنَّ أفضل معارضة ظهرت لهذا النظام هي المعارضة التي تمثلت في الائتلاف وبعض المتشددين في الهيئة العليا للمفاوضات، لأن هذه المعارضة بالذات هي التي تسمح له بأن يستكمل مسألة الحل العسكري بالطريقة التي يريدها دون الذهاب إلى حل سياسي، فهم يعملون وكأن موازين القوى هي موازين قوى التسعينات، بينما نحن في 2011 إلى 2017 وموازين القوى مختلفة. وبالوقت نفسه يعطون الحجج الكافية كلها للنظام لكي يتابع بالاتجاه نفسه دون الوصول إلى حل سياسي، بمعنى أن طرح الشروط المسبقة الذي يصرون عليه والتباكي على التلفزيونات هذا لا ينقذ أي معتقل، ولا ينقذ أي طفلٍ من تحت الموت، وهو ليس أكثر من متاجرة بدم هؤلاء، لأن إنقاذهم بشكل فعلي يعني الذهاب إلى حل سياسي حقيقي، وليس فقط التباكي عليهم مع طرح شعارٍ غير قابلٍ للتحقيق.

عرفات: 2254 يتطابق مع مصالح الناس

أجرت إذاعة «ميلودي FM»، يوم «الاثنين الواقع في 2017/10/30»، حواراً مع أمين حزب الإرادة الشعبية، والقيادي في جبهة التغيير والتحرير، علاء عرفات، تناول فيه آخر المستجدات السياسية المتعلقة بمساري جنيف وآستانا، والحديث الدائر عن مؤتمر حوار وطني بدعوة روسية.

مثل هذا الاجتماع يمكن أن يدفع باتجاه إضعاف هذه الاتجاهات وتسريع العمليات كلها بما فيها عملية جنيف

■ قاسيون

● إذا جرى اللقاء في حميميم أو سوتشي، هل سيكون استمزاج آراء فقط أو تمهيداً للجولة القادمة من جنيف؟

بالتأكيد، هذا يدعم مسار جنيف ويسرعه. فأولاً: المطلوب من القرار 2254 أن يتقاطع ويحقق مصالح الشعب السوري الذي يريد إنجاز التغيير باتجاه مجتمع يتمتع بحق المواطنة، ومستوى حريات سياسية أعلى، وتدخل أقل من أجهزة الدولة في شؤون الناس... وإلخ. هذا ما يتعلق بالحريات، وهنالك مسائل كثيرة أيضاً. والأهم أنه يأخذنا إلى حل سياسي للأزمة السورية، وهو بالتالي يتطابق إلى حد كبير جداً مع مصالح الناس. وأعتقد أنه عندما يجتمع ممثلون عن الشعب السوري في حميميم، أو في أي مكان آخر، فالأمر سيدفع تنفيذ القرار الدولي 2254 إلى الأمام.

والأهم من هذا، أن مثل هذا التطور يقطع الطريق على من يريد أن يعرقل الحل السياسي. تذكرون، أنه هنالك أطرافاً محددة في الهيئة العليا للمفاوضات –ما يسمى بالائتلاف الوطني– يضعون شروطاً مسبقة للحل، ومثل هذا الاجتماع يمكن أن يدفع باتجاه إضعاف هذه الاتجاهات وتسريع العمليات كلها، بما فيها عملية جنيف.

● أين الولايات المتحدة من كل ما يحصل سواء في جنيف أو آستانا أو لقاء حميميم؟ علماً أنه نسمع في الفترة الأخيرة خلافات أكبر داخل البيت الأميركي...

سوف أكرر كلاماً قيل كثيراً، وهو: أن الأمريكيين يتراجعون، ووزنهم في مختلف الملفات ينخفض. هذه المعادلة العامة، ولكن هذا لا يعني أنه لا دور لهم! الآن، وفيما يتعلق بالملف السوري، الأمريكيون لا يعجبهم بالتأكيد كيف يتطور الملف السوري، بدليل سلوكهم في المناطق الشرقية اتجاه الجيش السوري، ومحاولة إعاقته، ومحاولة إطالة عمر «داعش». وهذه مؤشرات عن عدم قبولهم بالوضع، ورغبتهم بتعقيده بالنسبة للروس وحلفائهم.

الطرف الآخر، يدفع الأمور للأمام بشكل أسرع، بحيث إذا تأخر الأمريكيون أو حاولوا العرقلة، يخسرون فكرة العرقلة وحتى اللحاق، وبالتالي، يحاول الروس وضع الأمريكان تحت الضغط أي: أن الأمريكيين كلما حاولوا الإعاقة، فإنهم يعودون بوضع أضعف إلى الملف السوري، وتنخفض إمكاناتهم في السيطرة أو الإعاقة.

● في حال تمّ عقد هذا اللقاء كيف ستكون مشاركتكم أنتم كمنصة موسكو؟ لأنه يُحكى بأنكم كمنصات ستشاركون إلى جوار مجتمع مدني وشخصيات يمكن أن تكون مجتمع أهلي حتى؟

الأمور غير واضحة فيما يتعلق بحجم المشاركة، وما إلى هنالك. لكن من حيث المبدأ، فإننا سنذهب إلى اجتماع كهذا يضم مثل هذا التمثيل من السوريين، طالما أنه سيبحث في شؤون السوريين، وسنعمل على أن نكون موجودين بأحسن تمثيل. وأقصد أننا سنبعث الممثلين الرئيسين إلى هذا المكان، حيث يتواجد ممثلو الشعب السوري: فهذا يشرفنا، ونريد أن نكون جزءاً من هذا التكوين. أما فيما يتعلق بحجم التمثيل، فهذا الموضوع له علاقة بمن ينظم الأمور وكيف سيقدر العدد. أعتقد أن هذا الموضوع مهم ولكن ليس كثيراً، المهم هو: التواجد وإيصال الرأي وإيجاد الطروحات المناسبة.

● كيف تقرأ لقاء الرياض2، وكيف ستكون مشاركتكم في حال تمت دعوتكم له كاستكمال لما حصل في اللقاءات الماضية بينكم وبين منصة الرياض؟

في اللقاء الماضي، سُئلت السؤال نفسه وأجبت كالتالي: أرجح أن الرياض2 لن يحصل. وما زلت مصراً على هذا الرأي، لأن كلمة الرياض 2 تعني استمرار لـ الرياض1، والبرنامج السياسي لهذا الأخير هو من حيث الجوهر ضد الحل السياسي.

المأزق الذي دخلته «الهيئة العليا للمفاوضات» سببه الأساسي، إذا تكلمنا بالوثائق هو: هذا البيان الذي استندوا له وتمسكوا فيه. فالمطلوب اليوم هو تشكيل وفد واحد، وهذا لا يمكن أن يستند إلى مثل هذا البيان «بيان الرياض»، إذ هنالك قرار دولي رقمه 2254 ينبغي تطبيقه. وبالتالي يجب أن يذهب ممثلو المنصات المختلفة، ومن الذين غُيّبوا، ليجري تشكيل الوفد الواحد، ويجلسوا ويتفقوا ، ورغم أن البعض يريد أن يضع العصي في الدواليب، ويقول: إنه يجب أن يكون وفداً «موحداً» وأن نكون متفقين على الوثائق السياسية، نحن نقول أنه لا داعي لذلك، لأن الوفد مهمته أن يفاوض الوفد الحكومي لتنفيذ القرار 2254. القصة لا تحتاج إلى مراجع، فالمرجع واضح وبسيط.

هنالك بعض الأطراف والشخصيات التي بات من المتفق عليه أنها متشددة مثل محمد صبرا ورياض نعسان آغا وجورج صبرا وفاروق طيفور... إلخ

● هنالك معلومات صحفية لا نعرف مدى صحتها تتحدث عن أن بعض الشخصيات الموجودة في الهيئة العليا للمفاوضات طالبت ببيان أرسلته إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا باستصدار قرار جديد غير 2254...

هنالك بعض الأطراف والشخصيات التي بات من المتفق عليه أنها متشددة، مثل: محمد صبرا ورياض نعسان آغا، وجورج صبرا، وفاروق طيفور... وإلخ، هذه الشخصيات متشددة، وبعضها أصدر بيانات – مثل الإخوان المسلمون– بأنهم لن يذهبوا إلى حل إذا كان السوري موجوداً... هذا الكلام هو مرادف لمقولة أنهم ضد 2254، لذلك، فإن مثل هذه الأطراف والشخصيات أعتقد أنه مهما كان دورها عملياً في العملية السياسية المقبلة، فإنها تشعر أنه لم يعد هنالك مجال لها لأن تستمر، وقد أُلغيت إمكانية ممانعتهم والشروط المسبقة، لذلك يحاولون إصدار قرار دولي جديد، وهذا أصعب بكثير من الذي يقومون به الآن، فإصدار قرار دولي جديد هو عملية ليست بسيطة، وقد نسوا أن مجلس الأمن الدولي فيه روسيا والصين، وبالتالي، أقول: إن هذا سلوك إفلاسي ممكن أن يكون انتحاراً سياسياً.

● يقال أن شهر تشرين الثاني سيشهد عودة سفراء إلى سورية بعد انقطاع دام أعواماً، وهذه الأخبار كان على رأسها خبر تعيين سفير للبنان في دمشق وهنالك كلام يتعلق بدول أوروبية مثل فرنسا وإيطاليا.. ما تعليقكم على هذه الأخبار في حال صحتها؟

موضوع السفير اللبناني أعتقد أنه صحيح، والباقي أعتقد أنه من المبكر الحديث عنه، والذي يقول هذا الكلام متفائل جداً. طبعاً أتمنى أن تعود السفارات إلى دمشق بأسرع وقت ممكن، لكن لا يبنى على هذه المعطيات حتى الآن، فباعتقادي أن هنالك تكملة للموضوع، وليس هنالك شيء من هذا الكلام، لأنه سابقاً جرى الحديث عن السفارة الفرنسية بينما نفى ماكرون ذلك. نحن نتعامل مع دول عظمى، ولديها الجرأة إذا أرادت أن تعيد العلاقات دون حاجة إلى القيام بتلميحات.

جميل: الفيدرالية غير ممكنة ونتفهم مخاوف من يطرحها!

أكد رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، وأمين حزب الإرادة الشعبية، د.قدري جميل: أن «هنالك تقديرات حول موعد مؤتمر الرياض القادم، ولكن ليس هنالك موعد نهائي، ولم توجه دعوات حتى الآن كي نحدد موقفنا منه»، لافتاً إلى أنه «لتحديد موقفنا منه يجب أن نعرف الدعوات والبرنامج والقوى المشاركة، وما سيخرج عن هذا الاجتماع مبدئياً، لذلك، فإن من المبكر الحديث عن مؤتمر الرياض، وكذلك عن موقفنا».

وأضاف جميل في حديثٍ مع شبكة «روداو» الإعلامية: «نحن كنا منذ البداية مع تشكيل وفد واحد للمعارضة، ولكن تشكيل مثل هذا الوفد يجب أن يجري بشكل عادل، ويأخذ بعين الاعتبار الأوزان الحقيقية للقوى كافة. وفيما يخص مؤتمر جنيف القادم، فهو عبارة عن مفاوضات مباشرة مع الحكومة السورية بوفدٍ واحد للمعارضة كما يفترض، وسيتم بحث نقاط كثيرة مطروحة سابقاً، وستطرح لاحقاً، من ضمنها الدستور».

ولفت جميل إلى أن «المطلوب ليس إجراء تعديلات شكلية على الدستور، بل المطلوب هو دستور جديد يؤسس لديمقراطية حقيقية تسلم السلطة الحقيقية للشعب، لكي يتمكن من المشاركة بشكل واسع في اتخاذ القرارات كافة على مختلف المستويات الدنيا والعليا... هذا هو الموضوع الذي يجب أن ينصب عليه الاهتمام، وهو إيجاد آليات جديدة إبداعية تسمح للسوريين بإدارة مستقبلهم بكل معنى الكلمة، لأنه لا يمكن حل المشكلات الكبرى الموجودة في سورية قبل الأزمة، أو بالأحرى بعد الأزمة، دون دمج السوريين كلهم في هذه العملية، فقضية الفساد مثلاً لا يمكن القضاء عليها بقرارات عليا، بل إنها بحاجة إلى مشاركة المجتمع بشكل واسع، وهذه المشاركة هي ديمقراطية المجتمع، وهذه الديمقراطية تسمح للشعب بممارسة الرقابة على أجهزة الدولة في أماكن تواجدهم كلها».

وأضاف جميل: إن «تصوراتنا حول الدستور الجديد، وهدفه عملياً هو أن سورية دولة موحدة ديمقراطية تعددية، وأن تكون سلطة المركز فيها قوية، ولكي تكون قوية يجب أن تفوض صلاحيات واسعة للمناطق لإدارة ذاتها في أمورها المحلية، ولكن القضايا الكبرى المتعلقة بالدفاع والخارجية والأمن والسياسات الاقتصادية والمالية العامة يجب أن تكون مركزية، لأن إضعاف سلطة المركز إلى الحد الأدنى يمكن أن يؤدي إلى تفتيت الدولة، ونحن نريد تطوير الدولة».

ونوه جميل إلى: أن «الصيغة الأمثل التي يجب البحث عنها تقع بين المركزية واللامركزية، وما كان سائداً إلى الآن كان مركزية مبالغاً بها، وهو ما أضر بالتطور والديمقراطية وسمح للفساد بالانتشار، ونحن نريد تفويض صلاحيات من المركز للأطراف بشكل واسع، لكي يشارك الشعب بالعمليات كافة، وهذا لا يضعف المركز بل يقوية، لأنه يجب أن يلتفت لمهامه الكبرى التي تشمل أنحاء البلاد كافة».

وزادَ جميل بالقول: «هذه هي تصوراتنا، والمطلوب هو سماع تصورات الآخرين لكي نصل إلى حلول وتوافقات تناسب الجميع، والمشكلة في بلداننا، ومنها سورية، هي أن الحوار ليس له تقاليد، لأنه تاريخياً بسبب سياسة الحزب الواحد، كان السائد هو فرض الرأي من أعلى إلى أسفل، أو من طرف على آخر، ونحن بحاجة لفلسفة أخرى في التعامل».

وأوضح: أن «الفيدرالية هي طرح طرف من الأطراف في سورية، وهناك قضايا هامة في الجوهر بموضوع الفيدرالية، ويجب أخذها بعين الاعتبار، ولكن يجب بحث هذا الموضوع مع السوريين كلهم، والشيء الأهم في نهاية المطاف هو: أن سورية ليست بلداً كبيراً، والتنوع فيه واسع جداً أكثر من العراق، وعليه كيف يمكن أن تتحمل سورية الفيدرالية لكي تبقى موحدة؟».

واختتم قائلاً: «أنا أتفهم أن الذين يطالبون بالفيدرالية متخوفون من المركز بدرجة مبالغ بها، ولكن يجب إعادة النظر في هذا الموضوع، وكما يقول المثل الشعبي: «المهم هو أكل العنب وليس قتل الناطور»، وعليه فإن المهم ليس التسمية، وإنما جوهر العملية هو الأهم، كيف ستسير، وكيف سيتم منح الناس حقوقهم المشروعة الكاملة، المدنية والثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية».

■ *عن شبكة «روداو» الإعلامية

تصريح من د. قدري جميل

من المعروف، أن حزب الإرادة الشعبية – مع حلفائه في جبهة التغيير والتحرير– كان أول قوة سياسية دعت إلى الحوار السوري–السوري، وانخرط في الجهود الممكنة والجدية جميعها للقيام بهذه المهمة الوطنية منذ 2011، وذلك انطلاقاً من ضرورة تجاوز الأزمة التي تفجرت في البلاد، واستناداً إلى فهمٍ عميق بالواقع السوري، وتوازنِ القوى في البلاد، ومخاطر الخيارات الأخرى، وحق الشعب السوري في التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل. وبعد أن تم تدويل الأزمة السورية، ساهم الحزب مع حلفائه لتهيئة الأجواء، لإجراء حوار سوري– سوري من خلال مفاوضات جنيف، والمسارات الداعمة له...

واليوم، وبعد أن انتصر خيار الحوار والتفاوض على ما عداه من الخيارات، وفي ظل الحديث المتداول في وسائل الإعلام عن حوار سوري– سوري برعاية الحليف الروسي، نؤكد على ما يلي:

لم نتلقَ حتى تاريخه دعوة رسمية للمشاركة في هذا الملتقى، غير ما نشر في الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الروسية، حيث تضمنت القائمة المنشورة اسم الحزب والجبهة. لذلك، من المبكر تحديد موقف نهائي منها مع التأكيد على موقفنا المبدئي المعروف للقاصي والداني من أي حوار...

دعم أية خطوة حوارية من شأنها أن تساهم في دفع العملية السياسية إلى الأمام، استناداً إلى القرار 2254، ومسار جنيف. بما فيها مسألة تشكيل الوفد الواحد للمعارضة.

كنا نفضل عقد اللقاء على الأراضي السورية، وهو الأمر الذي تحول دونه عوائق لوجستية كما يبدو، حسب التسريبات المتداولة في وسائل الإعلام، مما لا يمنع عقده في أي مكان آخر، في حال توفرت الظروف المناسبة له.

■ رئيس منصة موسكو، أمين حزب الإرادة الشعبية

2017/11/1

القامشلي.. أخطار صحية!

مشكلة صحية حياتية مؤرقة يعيشها سكان الجزيرة عموماً، والقامشلي خصوصاً، تتمثل بالسموم التي تطلقها المولدات الكهربائية المنتشرة بكثافة في المنطقة، بسبب غياب الكهرباء النظامية النظيفة نسبياً.

■ مراسل قاسيون

الأمراض الصدرية والتنفسية باتت أمراً شائعاً في المنطقة، وتـزداد معدلات الإصابة بها يوماً بعد آخر، وذلك بسبب استنشاق المواطنين المخلفات الغازية السامة الناشئة عن احتراق الوقود داخل المولدات الكهربائية.

بعض التقارير العلمية تشير إلى أن المولدات الكهربائية العاملة على المشتقات النفطية «مازوت- بنزين» تنفث غـازات عـديـدة مـنـهـا: ثنائي أوكسيد الكبريت «SO2» وأحادي أوكسيد الكربون «CO»، وكبريت الهيدروجين «H2S»، وهذه الغازات تعتبر سامة وتؤدي لتعطل في الجهاز التنفسي.

المرض في كل بيت!

الأحاديث على لسان أهالي المنطقة تقول: أنـه يكاد لا يخلو منـزل من الإصابـة بـأمـراض الـجـهـاز التنفسي «آلام الصدر_ ضيق تنفس_ سعال_ التهاب قصبات_ التهاب بلعوم_ ربو تحسسي_ وغيرها».

الخطر في الموضوع: أن هذه الأمراض فيما لو استمر المريض في البيئة نفسها التي تحمل السموم في أجوائها من الممكن، بل غالباً، ما تتحول إلى انسداد رئوي مزمن أو إلى سرطانات رئوية صدرية، وذلك حسب رأي بعض الأطبـاء والمـخـتـصين، مـا يـعـنـي: أن سكان القامشلي خصوصاً والجزيرة عموماً أصبحوا مهيئين لهذه الأمراض الخطيرة، خاصة مع عدم التمكن من الابتعاد عن مصادر التلوث المتمثلة بـالـمـولـدات الـكـهـربـائـيـة عـلـى وجـه الخصوص، وتحديداً كونها بعيدة عن شروط الاستخدام الآمن على مستوى المواصفات الفنية الواجب توفرها للتخفيف من آثارها وأضرارها، كما لا يمكن الاستغناء عنها في ظل استمرار انقطاع التيار الكهربائي النظامي.

خطر داهم يطال الجميع

مشكلة أخـرى فـي المنطقة متعلقة ومرتبطة بذلك، تتمثل في النقص بأعداد الأطبـاء الأخـصـائـيين، كما في النقص بالمعدات والتـجـهـيزات الطبية اللازمة لتشخيص بعض الأمـراض، خاصة مع خروج بعض المراكز الطبية عن الخدمة، وخروج الكثير من الكادر الطبي خارج المنطقة، نزوحاً أو لجوءاً، نتيجة الحرب والأزمة خلال السنوات الماضية.

وفـي ظـل وجـود عـشـرات الآلاف من مـولـدات الـكـهـربـاء المـنـتـشـرة في المنطقة، وخاصة في مدينة القامشلي، سواء الكبيرة منها أو الصغيرة، وفي ظـل اسـتـمـرار نـفـث هـذه الـمـولـدات لـلـغـازات الـسـامـة أعـلاه، مـع الـنـقـص بـأعـداد الأطـبـاء والـتـراجـع الـعـام على مستوى الـرعـايـة الـصـحـيـة، مـع غـيـاب الـجـهـات الـرسـمـيـة الـتـي من المـفـتـرض أن ترصد الأمـراض وتـتـابـعـهـا من أجـل إيـجـاد الـحـلـول والـعـلاجـات المـنـاسـبـة لها، يبدو أن الخطر أصبح داهماً على الأهالي جميعهم في المنطقة.

> **يكاد لا يخلو منزل من الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي «آلام الصدر_ ضيق تنفس_ سعال_ التهاب قصبات_ التهاب بلعوم_ ربو تحسسي_ وغيرها»**

الخدمات العامة للدولة ضرورة

قد تبدو الـحـلـول الـحـاسـمـة عـلـى هـذا المـسـتـوى تـتـمـثـل بـضـرورة إعـادة الـكـهـربـاء الـنـظـامـيـة لـتـصـل لـلـمـنـاطـق والبيوت كافة، بالإضافة إلى استعادة القطاع الصحي لعافيته بشكل كامل على مستوى التجهيزات والكادرات وأدوات الرصد والمتابعة.

وبعيداً عن ما يمكن أن يقال أو يسوق كله على هذا المستوى، أو غيره، من مزاودات بين القوى الفاعلة والمؤثرة في المنطقة، فـإن مـثـل هـذه المـهـام لا يمكن لها أن تنجز إلا عبر الدولة وأدواتها، ولا بد من إيجاد التوافقات اللازمة من أجل إنجازها، وبالتالي تبدو المطالبة بأهمية عودة الدولة لممارسة مهامها في المنطقة، تحمل طابعاً صحياً حياتياً يمس مصلحة المواطنين عموماً، بـعـيـداً عـن أي انـتـمـاء أو اصـطـفـاف، فالمسألة الصحية في ظل هذا النمط من تعميم الملوثات وآثارها السلبية المميتة لا تستثني أحد، كما لا يمكن تشبيهها بقضايا خلافية أخرى مثل: الخدمات والتعليم وغيرها، مع التأكيد على أن هذه المشاكل والقضايا المثارة هي الأخرى لا يمكن لها أن تحل بشكلها النهائي، إلا عبر الدولة وأدواتها، عبر الشكل التوافقي هي الأخرى.

فهل يعي أولـو الألـبـاب والأمـر في المنطقة، للمخاطر الحياتية والمعيشية، وينظرون إليها من بـوابـة مصلحة المواطنين وأمنهم ومعاشهم، أم أن هؤلاء لا تعنيهم هذه المصلحة؟!.

أهالي ريف حمص الشمالي وخفض التصعيد

مطلع شهر تشرين الأول تم تثبيت وقف إطلاق النار في شمال محافظة حمص، تنفيذاً لاتفاق مناطق خفض التصعيد، ووفقاً لبنوده.

■ مراسل قاسيون

لقد تم توقيع ممثلين عن المجموعات المسلحة وبعض الفعاليات ذات الصفة المدنية، في كل من ريفي حمص الشمالي وحماة الجنوبي على اتـفـاق مـع الـجـانـب الـروسـي كـطـرف ضـامـن، وذلـك بـتـاريـخ 2017/10/4، ويقضي الاتفاق بتثبيت وقف إطـلاق الـنـار، وفـتـح الـطـرق أمـام الـحـالات الإنـسـانـيـة وإدخـال المـسـاعـدات، وغـيـرهـا من الـنـقـاط الأخـرى، وذلـك لـمـدة سـتـة أشـهـر حسب مخرجات مؤتمرات أستانا.

مناطق وبلدات كثيرة

المناطق التي دخلت حيز الاتفاق هي «الرستن_ تلبيسة_ تير معلة_ جنان_ الـحـولـة»، وقد أتـى توقيع الاتفاق كتطبيق لمباحثات مؤتمر أستانا 6 الـذي عقد في العاصمة الكازاخية في شهر أيلول الماضي.

يشار إلـى أنـه وعـلـى إثـر الاتـفـاق مباشرة، تم إدخال قافلة مساعدات برفقة الهلال الأحمر لهذه المناطق، شملت مواد غذائية أساسية كالرز والطحين وأغذية الأطفال وغيرها، بالإضافة إلى بعض المستلزمات المدرسية من قرطاسية وغيرها، كما تم إدخال قافلة أخرى مشابهة لمناطق الريف الجنوبي من حماة.

وتـجـدر الإشـارة إلـى أنـه سبق وأن رعى مركز التنسيق الروسي فـي حـمـيـمـيـم اتـفـاقـاً فـي شـهـر أيـلـول المـنـصـرم وفـقـاً لمـخـرجـات أستانا، شمل العديد من البلدات في الـريـف الـشـمـالـي مـن حـمـص «الـكـنـ_ الـروضـة_ الـضـاهـريـة_ كفرنان_ كيسين_ حوش كفرنان_ حـوش الـزبـادي_ أم شرشوح_ مرهج_ حوش الأكراد_ الثورة_ الفرحانية_ الـخـزامـيـة_ كفرلاها_ تـلـدو_ الـغـنـطـو_ الـدار الـكـبـيـرة_ الـخـالـديـة_ الـجـلـوديـة_ هـبـوب الـريـح_ الـجـاسـمـيـة_ تـل دهـب_ الطيبة الغربية_ وغيرها».

تحركات أهلية

على المستوى الشعبي، سبق هذه الاتفاقات الكثير من التحركات الأهلية الضاغطة من أجل تثبيت اتفاقات وقف إطلاق النار، والدخول باتفاقات مناطق خفض التصعيد بالضمانة الـروسـيـة، وقـد كـانـت المـظـاهـرات الـتـي قـام بـهـا الأهـالـي فـي بعض بلدات ريف حمص الشمالي خلال الأشهر الماضية، أحد أشكال ممارسة الضغط الشعبي، من أجل الوصول إلى هذه الغاية، خاصة مع علمهم أن بعض القوى كانت تعمل على إفشال التوصل إلى هذه الاتفاقات، كما تعمل على إجهاض وقف إطلاق النار.

بدء الاستقرار

وقف إطلاق النار، والبدء بتطبيق اتـفـاق تـخـفـيـض الـتـصـعـيـد، كـان لـه انعكاسات إيجابية على حياة الأهالي والمواطنين في هذه المناطق، وخاصة على مستوى بدء الهدوء والاستقرار، اعتباراً من تكريس الشعور بالأمان نتيجة تراجع العمليات العسكرية بشكل كبير في هذه المناطق بالضمانة الروسية، والتي انعكست على الحياة الاجـتـمـاعـيـة، متمثلة بـالـمـزيـد من الاطمئنان بحركة الأهالي وتنقلاتهم، بما فيها ما يتعلق بأعمال الزراعة كأحد مصادر الـرزق الأساسية، بالإضافة للمزيد من النشاطات في غيرها من الأعمال المهنية والحرفية والتجارية.

وعـلـى الـرغـم مـن وجـود الـكـثـير منغصات العيش على الحياة اليومية، وخـاصـة عـلـى مـسـتـوى الـخـدمـات، وقـلـة تـوفـر المـواد الأسـاسـيـة من أغذية ومحروقات وأدوية وغيرها، إلا أن الأهالي عاقدو العزم على عدم فسح المجال أمام العابثين بحياتهم وأمنهم ومتطلبات حياتهم اليومية، ومـا زالـوا يـمـارسـون الـكـثـير من الضغوط من أجل استكمال مسيرة اتفاقات وقف التصعيد، وصولاً إلى الحل السياسي الشامل، الذي وحده سيكون الخطوة الأولى باتجاه إنهاء مأساتهم الإنسانية بشكل كلي، وهم في ذلك كغيرهم من بقية السوريين على طول الجغرافيا السورية بهذا المطلب وهذه الضغوط.

دعم حكومي اضطراراً!

في جلسته المنعقدة بتاريخ 2017/10/31، وافق مجلس الوزراء على تقديم دعم مادي مباشر للفلاحين، للحصول على بكاكير الأبقار ذات المردودية العالية.

■ سمير علي

وحسب الحكومة، فإنها بذلك تعمل على تشجيع الفلاحين على الإنتاج الزراعي، وترميم قطيع الثروة الحيوانية، بغية تقديم الدعم لمربي الأبقار وتشجيعهم على العودة لمزاولة هذا النشاط، بهدف خلق فرص عمل تساعد على تأمين الدخل اللازم لأسرهم.

الدعم الذي تم إقراره يتضمن: سعر مبيع البكيرة بنسبة 30 بالمئة من قيمتها للمستفيد عن طريق القروض، ليصبح السعر النهائي للبيع 990500 ليرة سورية بدلاً من 1415000 ليرة سورية قبل الدعم، ودعم سعر مبيع البكيرة للمستفيد نقداً بنسبة 35 بالمئة ليصبح السعر النهائي للبيع 919750 ليرة سورية بدلاً من 1415000 قبل الدعم.

رأي مختلف للفلاحين

حسب بعض الفلاحين: إن هذا القرار المتمثل بتخفيض أسعار البكاكير المستوردة كان بسبب الاستنكاف عن الشراء، سواء نقداً أو تقسيطاً من قبلهم، وذلك كون السعر الرسمي قبل التخفيض كان مرتفعاً بالمقارنة مع الأسعار السائدة في سوق الأبقار، خاصة وأن التوريد المتفق عليه بناء على العقود المبرمة بدأ بالوصول تباعاً، بالإضافة إلى بعض التحفظات على آليات التقسيط المعتمدة من قبل المصرف الزراعي التعاوني.

والسؤال الذي طرحه هؤلاء: كيف يمكن للأسعار المحلية أن تكون منخفضة أكثر من أسعار الاستيراد إذا كان القطيع بحالة نزف وتراجع؟ وما هي تلك الآليات في الاستيراد، التي جعلت من هذا السعر مرتفعاً بالنتيجة؟ في إشارة موارِبة لبعض الشبهات حول عقود الاستيراد والاضطرار لإغلاقها ولفلفتها، حسب رأيهم.

ملف قديم تأخر تنفيذه!

يشار إلى أن ملف استيراد الأبقار تم فتحه منذ عدة سنوات، وذلك على إثر التراجع الكبير بأعداد قطيع الأبقار محلياً، كما غيره من قطعان الثروة الحيوانية الأخرى، نتيجة سني الحرب والأزمة وتداعياتها، بالإضافة إلى انعكاسات ذلك السلبية على المربين والفلاحين، كما على السوق والمستهلكين.

الحديث السابق عن استيراد الأبقار كان مشروعاً بمحورين، الأول: من أجل ترميم قطيع المؤسسة العامة للمباقر، والثاني: من أجل البيع للفلاحين والمربين، سواء نقداً وبالشكل المباشر، أو تقسيطاً عبر المصرف الزراعي التعاوني، عن طريق الاكتتاب على الأبقار المستوردة، وكلاهما من أجل إعادة تكوين قطيع الأبقار بعد التراجع الكبير بأعداده، خاصة مع ما يمثله هذا القطيع على مستوى توفير اللحوم والحليب والأجبان والألبان، وغيرها من المنتجات الحيوانية الأخرى، نوعاً ومواصفة وسعراً واستقراراً في واقع السوق الاستهلاكي عموماً، بالإضافة إلى ما يؤمنه العمل بمجال المنتجات الحيوانية، بين التربية والتصنيع، من فرص عمل ومصادر رزق للعاملين فيه وعلى هامشه، والذي يعتبر للكثيرين منهم، المصدر الوحيد للرزق.

لقد تأخر البدء بتنفيذ هذا المشروع عدة سنوات، على الرغم من فتح باب الاكتتاب لدى المصرف التعاوني الزراعي للفلاحين والمربين، وفقاً لشروط تم اعتمادها من قبل المصرف، كان أحدها: تسديد دفعة أولى من قبل هؤلاء، إلا أن التأخر في التنفيذ، الذي غابت أسبابه ومبرراته، أدى ببعض المكتتبين إلى الانسحاب، فيما بقي جزء منهم في انتظار التنفيذ والاستلام.

أسعار مرتفعة وشروط صعبة!

واقع الحال يقول: إن المشروع بُدء بتنفيذه أخيراً، وقد بدأت دفعات التوريد في الوصول تباعاً، استناداً للعقود المبرمة من قبل مؤسسة المباقر ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي مع الموردين، إلا أن عائقاً إضافياً كان في مواجهة الفلاحين والمربين، تمثل في ارتفاع سعر الأبقار المستوردة، وشروط المصرف الزراعي التعاوني.

حسب وزير الزراعة، في حديث عبر بعض وسائل الإعلام سابقاً: إن عدد المكتتبين هو 2800 مكتتب، بينما يبلغ عدد الأبقار المستوردة 8000 بقرة وصلت منها دفعتان، الأولى: كانت 603 بقرة، والثانية كانت 850 بقرة، والباقي قيد التوريد تباعاً.

أما على مستوى شروط الاكتتاب للفلاحين والمربين الراغبين في الشراء تقسيطاً فهي: تسديد دفعة أولى 100 ألف ليرة، على أن تستوفى بقية القيمة على شكل قرض يسدد على مدى خمسة أعوام، مع تقديم الضمانات اللازمة بما فيها العقارية، بالإضافة طبعاً إلى الفوائد المترتبة على هذا الاقتراض حسب السعر المعتمد.

عائقاً إضافياً كان في مواجهة الفلاحين والمربين تمثل في ارتفاع سعر الأبقار المستوردة وشروط المصرف الزراعي التعاوني

ضرورات

لا بد من التأكيد على أهمية وضرورة ترميم القطيع المحلي من الأبقار بعد النزيف الحاد بأعداده خلال السنين الماضية عبر استيراد البكاكير، وخاصة ذات النوعية الجيدة مواصفةً ومنشأ، سواء على مستوى التأقلم مع البيئة المحلية وهو الأهم، أو على مستوى كم الحليب المنتج، بالإضافة للحجم وسرعة التكاثر، وغيرها من المواصفات الأخرى، التي من المفترض أن يتم من خلالها تحسين القطيع المحلي، عدداً ومواصفة بالنتيجة، بالإضافة إلى أهمية السعر المنخفض والمنافس، بما لا يؤثر على المواصفة سابقة الذكر.

في المقابل، لا بد من التأكيد: أن تكون شروط الاكتتاب والتسليم لهذه الأبقار المستوردة، للفلاحين والمربين، فعلاً شروطاً ميسرة تأخذ بالحسبان ما أصاب هؤلاء من أضرار خلال السنين الماضية، سواء على مستوى فقدان قطعانهم، أو على المستوى الاقتصادي والمعيشي لهؤلاء، مع الانعكاسات السلبية الأخرى التي طالتهم نتيجة الحرب والأزمة، بمعنى آخر بما يتناسب وإمكانات هذه الشريحة الفعلية وضروراتها الاقتصادية والمعيشية.

الدعم الحقيقي المتكامل

بعد ذلك كله وبالعودة إلى ما سبق حول القرار الحكومي: إن الإجراء الحكومي المتمثل في الاستيراد والبدء بتنفيذه يعتبر خطوة أولى على مستوى ترميم قطيع الأبقار المحلية، وإن تأخر هذا التنفيذ كثيراً، ويبقى الجزء الأهم وهو الدعم الحقيقي للفلاحين والمربين.

فالقرار ربما كان نتيجةً لعدم قدرة الفلاحين على تحمل تكاليف السعر المعلن، والشروط الموضوعة من أجل تقسيط هذا السعر على شكل قرض مقترن بفوائد مرتفعة، إلا أن الضرورة والأهمية تقتضي ربما دعماً حقيقياً يبدأ من إعادة النظر بأسعار الاستيراد نفسها، والآليات التي تم اعتمادها للتعاقد، بالإضافة لإعادة النظر بآليات منح القروض للفلاحين بشروط ميسرة أكثر، على مستوى الدفعة الأولى، والضمانات ومدة التقسيط والفوائد، والأهم من ذلك كله، أن يتم دعم مستلزمات الإنتاج الحيواني، تربية وتسميناً وتصنيع منتجات، اعتباراً من الأعلاف وليس انتهاءً بالمحروقات، على أن يتم ذلك بعيداً عن أوجه الفساد والمحسوبية كلها.

عندها يمكن للفلاح والمربي أن يحصل على التشجيع اللازم من أجل معاودة الإنتاج الزراعي والحيواني المطلوب.

غربال الحكومة وسماؤنا المتلبدة

يبدو أن مطلع الشمس بالنسبة للحكومة يختلف الاختلاف كله عن مطلع الشمس بالنسبة للمواطن المُفقر، فحياة هذا المواطن متلبدة دائماً، بينما ترى الحكومة شمسها من زاوية أخرى.

■ عاصي اسماعيل

وزير المالية قال مؤخراً: إن وزارته تدفع مطلع كل شمس 3 مليارات ليرة كدعم اجتماعي للخبز والطاقة والمشتقات النفطية، وأن هذا المبلغ جزء من الدعم اليومي على بقية القطاعات، مثل: الصحة والتعليم وغيرها، مستفيضاً بعرض الأرقام المدونة في الموازنات، وكأن هدفه من هذا الحديث تسويق المواطن وكأنه متسول على بوابات الحكومة، لتذكره بمأساة التباين بين سمائه الغائمة، وسماء المحظيين بشمسها، التي تنعكس دفئاً على حياتهم وفي جيوبهم، كما لتغييب حقوق المفقرين في حياة كريمة، على مستوى الدخل والخدمات والسكن والصحة وغيرها، كما لتغييب دور الحكومة المفترض على هذه المستويات وغيرها.

قد يكون حديث وزير المالية صحيحاً على مستوى الأرقام الجرداء المعلنة، ودور وزارته في هذا المجال، إلا أن حديثه أغفل حقيقة واحدة فقط وهي: أن موارد الخزينة التي يتم التصرف بها من قبل الحكومة ووزارة المالية، تمول أساساً من جيوبنا وإنتاجنا وعرقنا، بالإضافة لمقدرات البلد وخيراتها التي من المفترض أنها ملكية عامة، وبالتالي فإن المنّية التي تمارس علينا بين الحين والآخر بعبارات الدعم الاجتماعي وغيرها لا أساس لها من الصحة عملياً، فالشكل الطبيعي هو: أن تعود المنفعة علينا مما يتم تحصيله لصالح الخزينة من جيوبنا، بالإضافة لما يتم استثماره من مقدرات وخيرات البلد عبر الأدوات والأذرع الحكومية، التي من المفترض أنها تدير هذه العمليات ولا تمتلك صلاحية التصرف بها وبعائداتها إلا وفقاً لهذه المنفعة نظرياً.

واقع الحال، يقول: إن غربال الحكومة، المتمثل بعبارات «المنّية» المكررة، لا يمكن له أن يغطي شمس الحقيقة التي تقول: إن الدفء كله الذي يحظى به المتخمون والفاسدون، في حياتهم وفي جيوبهم، هو من جيوبنا وعلى حساب تعبنا واستنزافنا أولاً وآخراً، وما كان لهم ذلك لولا الآليات والسياسات الحكومية، التي تحابي مصالح وجيوب هؤلاء على حساب المزيد من إفقارنا، كما على حساب المزيد من استنزاف خيرات البلد.

بكل بساطة، نحن لا نرى الشمس أو مطلعها، فكيف لنا أن ننعم بدفئها، فبالكاد نذهب إلى شقائنا اليومي بحثاً عما يسد رمقنا، لنعود بعد غياب الشمس منهكين متعبين، لم نتمكن من تحقيق هدفنا اليومي المتمثل بإمكانية إشباع أفواه أفراد أسرنا المعوزة، أو من تأمين متطلبات الحياة اليومية، فكيف ببدل الإيجار الشهري، أو بنفقات الطبابة والتعليم والتدفئة والكهرباء التي تقول الحكومة إنها مدعومة، بينما هي في الواقع تخفض من الإنفاق عليها عاماً بعد آخر، وكل مرة بمسمى جديد، من تصحيح الأسعار لآليات توزيع الدعم لمستحقيه، لتغطية التكاليف والإنفاق، التي تفرض علينا المزيد من الرسوم والضرائب، ومع كل عنوان من هذه العناوين يستنزف الدعم، كما حياتنا تباعاً.

والنتيجة من ذلك كله: إننا بقينا هياكل عظمية بعد أن تم تجريدنا من جلودنا ونُهش لحمنا وتلبد حاضرنا ومستقبلنا، فيما تضخمت «كروش» البعض كما توسعت جيوبهم، ضامنين يومهم واستقرار مستقبلهم، على مرأى ومسمع ودعم حكوماتنا العتيدة.

نحن لا نرى الشمس أو مطلعها فكيف لنا أن ننعم بدفئها فبالكاد نذهب إلى شقائنا اليومي بحثاً عما يسد رمقنا لنعود بعد غياب الشمس منهكين متعبين

هل يعلم وزير المالية والحكومة، ماذا يعني مطلع كل شمس بالنسبة لنا نحن المفقرين، بسبب السياسات الحكومية التي تستنزفنا تباعاً على مستوى المعيشة والخدمات؟.

هل يعلم الوزير أن ما يسميه أجوراً شهريةً، بعد آليات التجميد المتبعة حكومياً، لم تعد تكفي كفاف أسبوع على مستوى الإطعام فقط، في ظل تفلت الأسعار وتدني قيمة الليرة؟.

هل سأل الوزير نفسه: كيف لنا أن نؤمن قوتنا ومتطلبات حياتنا اليومية الضرورية، قبل تكرار أسطوانة الدعم الحكومي على مسامعنا نخراً بما تبقى لدينا من عظام؟.

هل من حساب حكومي للدعم الحقيقي في جيوب الناهبين، عبر السياسات المتبعة، سواء على مستوى الفساد، أو على مستوى الإعفاءات الضريبية، أو على مستوى الإقراض الذي ينعم به هؤلاء دون سواهم، أو على مستوى التجارات السوداء، وغيرها من وسائل الثراء والتكسب غير المشروع، كبوابات مشرعة رسمياً أو عبر غض النظر والتعامي عنها؟.

المزعج بعد هذه الفجاجة كلها من السياسات الحكومية التي تنعكس علينا فقراً وعوزاً، هو: المزيد منها عبر تسويقنا كمتسولين على أبوابها، تمن علينا بما تجود به من كرم تحت مسمى الدعم!

نحن لسنا متسولين على بواباتكم أيها السادة، فكل ما يمكن أن يساق تحت عنوان الدعم يعتبر جزءاً صغيراً من حقنا المستلب والمستباح، الذي لا بد لنا من أن نستعيده، وقد يكون ذلك عاجلاً وليس آجلاً.

مواصلات العاصمة وتأخير الحلول

مشكلة المواصلات في مدينة دمشق، والمعاناة التي يتكبدها المواطنون، تزايدت مع افتتاح المدارس، وبدأت بالتفاقم مع حلول الشتاء.

■ نوار الدمشقي

المشكلة مركبة ومتعددة الأوجه، كما أنها قديمة متجددة، ولم تجد لها حلولاً حتى الآن، لكن النتيجة هي: أن المواطنين هم الحلقة الأضعف فيها، وهم من يدفع ضريبتها دائماً. خطوط المواصلات كافة، العاملة في العاصمة فيها المشكلة نفسها، بعضها مشترك بأوجه متشابهة، فيما يظهر التمايز بيّن بعضها البعض بأوجهٍ أخرى.

نقص بالأعداد

مشكلة نقص وسائط النقل تعتبر عامة، وهي ليست مقتصرة على بعض الخطوط دون سواها، ويظهر هذا النقص بشكله الفاقع خلال ساعات الذروة صباحاً ومساءً، وخاصة في مراكز تجمع الوسائط داخل العاصمة «جسر الرئيس_ باب مصلى_ العباسيين_ السومرية_ وغيرها» فالتدافع بين المواطنين للوصول إلى واسطة النقل هو السمة الغالبة، وخاصة خلال ساعات الذروة، وربما لا يقف الأمر عند حدود التدافع بل قد يصل لتبادل السباب والشتائم، وحتى تبادل اللكمات في بعض الأحيان، والملفت هو: ما يظهر على الوجوه من علامات النصر لمن حظي من هؤلاء بكرسي داخل هذه الوسائط بعد معارك التدافع التي لا بد منها، وقد تزايدت هذه المشكلة مع بدء العام الدراسي بسبب خروج بعض هذه الوسائط عن الخدمة خلال ساعات الصباح والمساء المرتبطة بموعد المدارس، وستبدو أكثر فجاجة مع دخول فصل الشتاء، الذي يؤدي إلى تقليص إضافي بأعداد هذه الوسائط على الخطوط.

ولعل التمايز بين الخطوط أحياناً، له علاقة بعدد باصات النقل الداخلي التي تعمل على الخطوط نفسها، وهو تمايز لا ينفي المشكلة ولكنه يجعل من بعضها أسوأ من الآخر فقط لا غير، وعلى الرغم من الوعود الرسمية كلها عن تأمين باصات إضافية للنقل الداخلي، من أجل العمل على خطوط المواصلات، إلا أن ذلك لم يتم حتى الآن.

استغلال جيوب المواطنين

المشكلة الأخرى، هي: تحكم السائقين في الخطوط وبالتسعيرة التي يتم تقاضيها، وهذه المشكلة لها بعدان على مستوى جيوب المواطنين، البعد الأول هو: عدم تقيد السائقين بالتسعيرة الرسمية، وتقاضي أسعاراً مرتفعة عنها بشكل دائم، بغض النظر عن التوقيت، والبعد الآخر، هو: تقاضي سعر زائد حتى عن السعر الأول خلال ساعات الذروة، وخاصة في المساء والليل، وعلى الرغم من أن تقاضي السعر الزائد يعتبر مخالفة واجبة الضبط، إلا أن واقع الحال يقول: إن السائقين غير مبالين بهذه المخالفات، إن وجد من يضبطها أصلاً، وهم على ذلك مستغلون مفضوحون وعلنيون، في مقابل اضطرار المواطنين لمسايرة هذه المخالفات بالتسعيرة المفروضة عليهم، من جيبهم وعلى حساب معاشهم.

في المقابل، ما زالت الجهات المعنية بالرقابة على خطوط المواصلات تتغنى ببعض الإجراءات التي تقوم بها بين الحين والآخر، والمتمثلة بتنظيم بعض الضبوط بحق البعض من المخالفين فقط، علماً أن طبيعة هذه المخالفات أصبحت هي السائدة، ما يعني: أن الإجراءات واجبة الاتباع، ومن أجل ضبطها يجب أن تكون مستمرة، وليست موسمية، من أجل الترويج الإعلامي عن دور هذه الجهات.

أما التمايز على مستوى التسعيرة فهو ربما بفارق السعر الزائد الذي يتقاضاه السائقون حسب الخطوط وحسب المواعيد.

ربما، من الممكن تخفيف بعض الأعباء على المواطنين، على مستوى الازدحام، أو على مستوى التسعيرة عبر تنفيذ الوعود بزج المزيد من باصات النقل الداخلي، لتعمل على خطوط النقل داخل العاصمة، وإلى ضواحيها، خاصة مع الإعلان أكثر من مرة عن استيراد باصات لهذه الغاية، بالإضافة لزج المزيد من دوريات ضبط المخالفات، وخاصة في مراكز التجمع الرئيسة لوسائط النقل.

ولعل الإمكانات لتنفيذ ذلك ممكنة، لكن يبقى السؤال: لماذا التأخر في تنفيذ الحلول؟

شظايا معركة لحم الغنم تطال المستهلكين!

نهاية تشرين الأول حددت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أسعار بيع لحم الغنم البلدي، وفق سعري الحد الأدنى والحد الأعلى في المحافظات جميعها.

■ طلال جمعة

لقد انعكس هذا التحديد الوزاري على المواطنين بردود فعل متباينة، بين التشكيك واللامبالاة وعدم التصديق، وذلك على ضوء ما لمسوه وسمعوا عنه حول معارك الشاورما وحرب المتة وغيرها، مع عدم إغفال شوقهم لعودة لحم الغنم إلى سلة استهلاكهم، وإلى موائدهم بعد طول غياب.

تحديد وزاري وموقف

لقد أصدرت الوزارة تعميماً إلى مديرياتها في المحافظات كافةً حددت بموجبه سعر بيع لحم غنم «ذبيحة» بـ/2700/ ل.س كحد أدنى، و/3100/ ل.س كحد أعلى للكيلو غرام الواحد، وسعر بيع لحم الغنم «هبرة» بـ /3700/ ل.س كحد أدنى، و/4200/ ل.س كحد أعلى للكيلوغرام الواحد.

كما تضمن التعميم تحديد سعر بيع الكيلوغرام الواحد من مادة ذكور أغنام العواس الحية معدة للذبح ذات الوزن 60 كغ بـ 1525 ليرة كحد أدنى و 1600 ليرة كحد أعلى وسعر بيع الكيلو من مادة ذكور أغنام العواس الحية معدة للتسمين وزن 40 كغ بـ 1475 ليرة كحد أدنى و 1550 ليرة كحد أعلى للكيلو غرام.

وقد أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك: أن هذا التخفيض جاء نتيجة المتابعة اليومية لأسعار المواد والسلع الأساسية في أسواق المحافظات، وبأن الأسعار الجديدة أقل من المتعارف عليه، كما لا يجوز تجاوز الحد الأعلى للسعر في المحافظات المستهلكة.

تحرير الأسواق والتحكم

السعر السائد في الأسواق بالنسبة للحم الغنم الهبرة، يتراوح بين 6500 و 8000، وقد استمر هذا السعر طيلة السنوات القريبة الماضية، دون أي تأثر بعوامل العرض والطلب والمرعى وغيرها من العوامل، التي من المفترض أن تترك تأثيرها على السعر، وفقاً لسياسة تحرير الأسعار والسوق المفتوح المعتمدة رسمياً، بل على العكس فقد كان التحكم السعري بهذه المادة كبيراً على الرغم من انخفاض الطلب عليها بشكل كبير خلال السنوات الماضية، ولعل أحد الأسباب الرئيسة بذلك هو: عمليات التهريب الجائرة لأغنام العواس، وزيادة معدلات هذا التهريب خلال سني الحرب والأزمة، مما أدى عملياً إلى انخفاض متزايد بأعداد القطعان.

خارج دائرة الاستهلاك

مع تدهور الواقع المعيشي وتدني القدرة الشرائية للمواطن، نتيجة السياسات المعمول بها، والتي أتت سني الحرب والأزمة لتزيد من سوئها وسلبياتها، فقد خرجت هذه اللحوم من حيز الاستهلاك الشعبي منذ سنين، وتم الاستعاضة عنها بلحم الفروج غالباً، بالإضافة إلى لحم العجل أحياناً، أو لحوم الجاموس المجمدة المستوردة أو المهربة.

وعلى إثر تلقي خبر تخفيض سعر لحم الغنم رسمياً تفاءل السوريون بإمكانية استعادة هذه المادة لدائرة الاستهلاك على موائدهم، أو بالحد الأدنى لتدخل مجدداً ضمن إطار المنافسة الحقيقية مع اللحوم الأخرى، بما يمكن أن ينعكس إيجاباً عليهم، في المقابل لم يغفل الكثير من المواطنين شكوكهم حول تمكن الوزارة من فرض هذا السعر على تجار اللحوم والقصابين، خاصة مع علمهم المسبق وتجربتهم المرة مع ممارسات الغش المتبعة من قبل بعض الباعة، الذين يبيعون بعض اللحوم الحمراء على أنها لحم غنم.

تخفيض الأسعار كي يستمر ويكون أكثر فاعلية واستقراراً يجب أن يقترن بتقديم الدعم للمربين على المستويات كافة وخاصة على مستوى المرعى والأعلاف والأدوية البيطرية وغيرها.

ضرورات الاستقرار السعري

الواقع الحالي يشير إلى: أن الأسعار التي تم تحديدها، وصدر التعميم بها، لم يتم الالتزام بها من قبل باعة اللحوم، حيث ما زالت الأسعار على حالها، ولعله من الصعب أن يتم التقيد بهذه الأسعار في ظل استمرار العمل بالسياسات المتبعة نفسها، وخاصة سياسة تحرير الأسعار والسوق المفتوحة، والتي تعتبر عثرة أمام أدوات ضبط الأسعار التي تملكها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومديرياتها، وذلك لارتباطها بالكثير من العوامل الأخرى التي تعتبر من مهام وزارات وجهات أخرى تابعة للدولة، من وزارة الزراعة إلى الجمارك إلى الاقتصاد وغيرها.

وبعيداً عن الأوهام وتمنيات المستهلكين باستعادة هذه المادة إلى حيز استهلاكهم الدائم، فإن تخفيض الأسعار كي يستمر ويكون أكثر فاعلية واستقراراً، يجب أن يقترن بتقديم الدعم للمربين على المستويات كافة، وخاصة على مستوى المرعى والأعلاف والأدوية البيطرية وغيرها، كما يجب أن يقترن بالحد من التهريب وصولاً لمنعه بشكل نهائي، بالإضافة لضبط عمليات التصدير، بما يتوافق وينسجم مع استقرار الأسعار، لتأتي أخيراً عمليات ضبط الأسواق بعيداً عن المحاباة والفساد.

فهل من الممكن أن تتضافر الجهود فعلاً من أجل تحقيق ذلك، أم أن لحم الغنم سيدخل دائرة الحرب المستعرة بين التموين والتجار التي لن يطال المستهلكين منها إلا شظاياها الكلامية فقط.

أين نتائج النصف مليون ليتر يومياً؟

كثرت التصريحات مؤخراً عن توزيع المشتقات النفطية وخاصة مازوت التدفئة على المواطنين، في مقابل استمرار شكاوى هؤلاء حول عدم استلام مخصصاتهم من الكميات حسب ما هو مفترض.

■ خليك الأسمر

لقد تداولت وسائل الإعلام بتاريخ 2017/10/22، أن وزير النفط والثروة المعدنية وافق على زيادة كميات مازوت التدفئة الموزعة على المحافظات كلها بمقدار نصف مليون ليتر إضافية يومياً، بالتنسيق مع لجان المحروقات في كل محافظة، داعياً إلى البدء بإطلاق حملات توزيع إضافية داعمة، ومن خارج الخطة بدءاً من ريف دمشق، من أجل دعم قوائم التوزيع وتسريع العملية.

وصرح وزير النفط إن: 586 ألف أسرة سورية تم توزيع مادة مازوت التدفئة عليها وأصبحت الكمية المخصصة للتوزيع بغرض التدفئة يومياً 2.6 مليون لتر.

مدير فرع حمص للمحروقات قال بتاريخ 2017/11/1: إن «أكثر من مليون و800 ألف ليتر مازوت تم توزيعها خلال شهر آب الماضي، وأكثر من مليونين و766 ألف ليتر خلال شهر أيلول، وقرابة الأربعة ملايين ليتر خلال شهر تشرين الحالي، حيث نفذنا 70 بالمئة من الخطة، ولا خوف من فقدان المادة لهذا العام».

ومحافظ ريف دمشق، بتاريخ 2017/11/1 وعد بتأمين 400 ليتر مازوت لكل عائلة في مدينة النبك بريف دمشق قبل حلول الشتاء.

تباين في عمليات التوزيع

في المقابل، إن الكثير من المواطنين ما زالوا يشتكون من عدم استلامهم للكميات المخصصة لهم افتراضاً، أو من نقص هذه الكمية وعدم كفايتها.

في دمشق تم اعتماد توزيع 200 ليتر، وما زالت عمليات التسليم مستمرة ولم تكتمل على مستوى الدفعة الأولى، بانتظار استكمال الكمية عند الدفعة الثانية حسب المعلن.

أما في ريف دمشق فقد كان هناك تباين في آليات التوزيع، كما في الكميات المسلمة، ففي جرمانا هناك الكثير ممن لم يستلم بعد، فيما استلم البعض كمية 100 ليتر فقط، كذلك هي الحال في مدينة النل ودير عطية، أما في الهامة وقدسيا فقد كانت الكمية المسلمة 40 ليتر فقط، وفي القطيفة كانت الكمية 50 ليتر، في مقابل غياب التوزيع أو انخفاضه في عرطوز ويبرود وغيرها الكثير من المناطق في ريف دمشق القريب والبعيد.

وفي بقية المحافظات بمدنها وقراها وبلداتها فالحال ليست بأفضل من الريف الدمشقي القريب والبعيد، فالتباين واضح في الكميات المسلمة في كل مدينة وبلدة، كما في عدم اكتمال التوزيع.

والنتيجة، إن نسبة كبيرة من المواطنين سيعانون من مغبات البرد في هذا الموسم الشتوي، كما غيره من مواسم الشتاء السابقة، بحثاً عن البدائل في السوق السوداء، والمتحكمين فيها من السماسرة والفاسدين، على حساب صحتهم ومعيشتهم، على الرغم من التصريحات كلها التي قالت: إن هذا الشتاء سيكون أخف عبئاً عليهم!.

أسئلة مشروعة

والسؤال الهام على ألسنة المواطنين، على طول الجغرافية السورية: متى سيتم استكمال تنفيذ الدفعة الأولى من مادة مازوت التدفئة؟ فبرد الشتاء قد دخل البيوت دون استئذان كعادته، ولم يجد ما يردعه أو يخفف من آثاره!

ولماذا هذا التباين في آليات التوزيع بين منطقة وأخرى وبين مدينة وأخرى، وخاصة ناحية الكميات المسلمة؟.

والسؤال الأهم على ألسنة من سمعوا تصريحات وزير النفط حول زيادة كميات مازوت التدفئة الموزعة على المحافظات كلها يومياً بمقدار نصف مليون ليتر هو: أين هذه المخصصات اليومية ولماذا لم تنعكس إيجاباً على آليات التوزيع المعتمدة حتى الآن؟.

يرى بعض «الواقعيين» أن سورية لن تستطيع أن تقوم بتمويل عمليات إعادة إعمارها، دون أن تذهب للتمويل بالدين في أشكاله المختلفة، متحدثين عن قروض، وعن طرح سندات خزينة في الداخل والخارج، بالليرة والدولار. فما مدى الواقعية في مثل هذا الكلام؟ وما الشروط التي ينبغي وضعها ليكون الحديث عن «التمويل بالدين» واقعياً؟

تمويل الإعمار بالديون... «فخ قديم»

هناك خطورة جدية عند الحديث عن تمويل إعادة الإعمار، عبر الدين جزئياً أو كلياً، فالحديث يدور عن حاجات قد تتجاوز 250 مليار دولار! والخطورة تكمن في الوقوع في فخ الدّين، وتمويل الدين بالدين.

■ عشتار محمود

تعتبر تجربة لبنان نموذجية حول الوقوع في فخ الدين، فالدّين الحكومي كان صفراً في عام 1975 عند اندلاع الحرب، وارتفع إلى ما يعادل 3 مليارات دولار في آخر عام 1992، ووصل إلى 102 مليار دولار عام 2014. فكيف تتولد هذه المخاطر وكيف يمكن تجنبها؟

معدل نمو استثنائي مرتفع

تمويل النشاط الاستثماري العام في المرحلة القادمة بالدّين، يعني: التزامات سنوية تجاه الأموال المستثمرة، واقتطاعات سنوية من الناتج المحلي السوري، تذهب لأقساط وفوائد علينا أن ندفعها للأطراف التي قدمت الأموال. فأبسط الأولويات لتجنب الوقوع في فخ الدين، هي: أن نتمكن من سداده! وقد يبدو هذا بدهياً، لكنه يتضمن شروطاً ومستحقات: فإذا ما كان معدل الفائدة على سبيل المثال لا الحصر 20 بالمئة، يجب أن تكون القيمة المضافة الناجمة عن الاستثمار الممول أعلى من 20 بالمئة، لتتيح ليس فقط سداد الفوائد السنوية، بل إمكانية توسيع الاستثمار المعني، ليرتفع معدل النمو، وتتوسع القيم المضافة في العام اللاحق.

أي: أن تمويل الاستثمار العام بالدين يجب أن يكون لنوع استثمار يحقق قيماً مضافةً مرتفعةً، وبمعدل فائدة أقل من معدل العائد على الاستثمار «أي الربح الصافي بعد اختصار التكاليف بأنواعها»، لنستطيع أن نضمن السداد.

فإذا ما مولت الصناعة العامة بالدين، ينبغي أن تخلق قيماً مضافة سنوية أعلى من الفوائد، وكافية لتغطي الصناعة العامة تكاليفها، وتدفع مساهمة للمال العام كضرائب، وتوسّع استثمارها بنسبة كافية لتزيد القيمة المضافة التي تنتجها في العام اللاحق.

أي، أن التمويل بالدين يجب أن يرتبط بمعدلات نمو حقيقي استثنائية ومرتفعة في الاستثمار العام الحكومي.

حصة كبيرة للمال العام وقليلة للربح الخاص

أما ثانياً: إن تمويل الإنفاق الاجتماعي للحكومة بالديون، أو الإنفاق الاستثماري على قطاعات غير ربحية، كالكهرباء، والطرق وغيرها، يجب أن يُشترط برفع الإيرادات العامة عموماً، وزيادة حصة المال العام من مجموع ما ينتج من قيم مضافة حتى تستطيع الحكومة أن تسدد ديونها. أي: إذا ما كان الاقتصاد ينتج قيماً مضافةً بمقدار 100 على سبيل المثال، وعلى الحكومة أن تسدد أقساط دين وفوائد بمقدار 20 من هذه المئة، فإن حصة الدولة من القيم الـ 100 المنتجة يجب أن تكون أعلى من 20 بالتأكيد، بل وقادرة على تغطية توسيع الإنفاق الاجتماعي الحكومي وفق المستحقات السنوية العديدة في المراحل القادمة.

فمن أين تأتي حصة المال العام؟ تأتي من القيم المضافة في النشاط الاقتصادي الخاص، عبر الضرائب وعبر الرسوم وغيرها. وجميعها لها مصدران: إما الأرباح «كضريبة دخل الأرباح، أو الرسوم الجمركية، أو غيرها» أو من: الأجور «كضريبة دخل الأجور، ورسوم الخدمات المتنوعة». وإذا ما كانت حصة المال العام ستزداد على حساب طرف من الأطراف، فالمنطق الاقتصادي والاجتماعي، وضرورات التنمية وزيادة الاستهلاك، تقول: أن الأرباح هي المصدر الأساس.

أي: أن تمويل الإنفاق الحكومي عبر الدين، يجب أن يرتبط بزيادة حصة المال العام من الناتج الكلي، وتقليص حصة الأرباح. حتى تستطيع الحكومات في مراحل إعادة الإعمار، أن تلتزم بسداد ديونها، وأن تستمر في تقديم الخدمات الاجتماعية الهائلة المستحقة: في التعليم والصحة وردم مؤشرات التنمية المتدهورة.

فالتمويل عبر الدين مشروط حصراً بشرطين بالغي الأهمية، يمكن أن يضمنا القدرة على سداد الديون، وتوسيع النمو والتنمية، وهما: أعلى معدل من النمو الحقيقي، وأعلى حصة للمال العام ليوجّه للاستثمار الفعال، والإنفاق الفعال. وهذا لا يتم إلا بتقليص لحصة الأرباح الخاصة من الناتج، وجعلها «حصة مقبولة»، وليست العودة إلى سابق عهدنا، عندما كانت الأرباح تحصل على 75% في عام 2010 ولا تقوم بالاستثمار وتوسيع النمو.

إن من يتحدث عن تمويل إعادة الإعمار عبر الديون جزئياً أو كلياً، ويتجاهل مستحقات قدرة الدولة على سداد الدين، فإنه يتحدث عن انهيار جهاز الدولة، وارتهانه للمقرضين بأنواعهم داخليين وخارجيين، وفشل إعادة الإعمار.

خيارات قبل الديون!

إن أفضل طريقة لتجنب الوقوع في فخ الدين في المرحلة القادمة، هي: تجنب الدّين! ويمكن أن يكون للتمويل بوابات عدة عدا القروض والديون، ويمكن أن نرتب الأولويات التمويلية بالتالي:

التعويضات: برفع الصوت عالياً حول حق السوريين وفق القانون الدولي، للحصول على تعويضات من الدول التي ساهمت في إيقاد الحرب السورية.

الأموال المنهوبة: إيجاد الطرق لاستعادة الجزء الهام من الموارد المنهوبة من قبل أثرياء الحرب.

المساعدات الدولية: التغيرات الدولية تتيح الحصول على مساعدات دولية نوعية، وفي نموذج المساعدات الصينية لا الغربية_ الذي سنعود إليه لاحقاً_ فرصة للحصول على مساعدات إنتاجية غير مشروطة بسياسات اقتصادية.

التمويل المشترك بعقود بين الدول: في البحث عن شراكات تمويلية إنتاجية، يحصل الممولون على جزء من الدخل الذي يساهمون في إنتاجه، وليس على أقساط وفوائد «كما في عقود bot» ما يجعل الممولين ملتزمين بزيادة الدخل والنمو، فإذا تحقق، يحصلون على حصتهم، وإذا لم يتحقق لا نلتزم بالسداد لهم، ويحصل المال العام في المقابل على حصة الانتفاع المناسبة، أو بمقدار مساهمته في التمويل، وتعود الملكية وحق التشغيل الكامل بعد فترة محددة، وغير قابلة للرجوع إلى الدولة.

التمويل عبر تعبئة الأموال المحلية: من الممكن اللجوء إلى فتح باب المساهمة المالية في النشاط الاقتصادي العام للدولة، من قبل الأموال المحلية، مقابل منع بيع الأسهم والمضاربة فيها، ووضع نسبة محددة من عوائد الربح، وإتاحة إمكانية توزيعها أو عدم توزيعها كما تفعل الشركات المساهمة عالمياً.

التمويل عبر العجز: أن تمول الحكومة جزءاً من نفقاتها عبر طباعة النقود، أهون من التمويل بالدين الخاص الخارجي، أو المحلي. أولاً: لأنه دين بلا فوائد، وثانياً: لأن الالتزامات تصبح تجاه المالية العامة وجهاز الدولة ذاته لا غير، وثالثاً، لأنه من السهل تدارك الآثار التضخمية لهذه العملية، عندما يتم الربط المباشر بين الأموال المطبوعة، وخلقها لسلع ومنتجات إضافية.

أفضل طريقة لتجنب الوقوع في فخ الدين في المرحلة القادمة هي: تجنب الدّين! ويمكن أن يكون للتمويل بوابات عدة عدا القروض والديون

كم منزلاً جديداً ستحتاج إليه حلب؟!

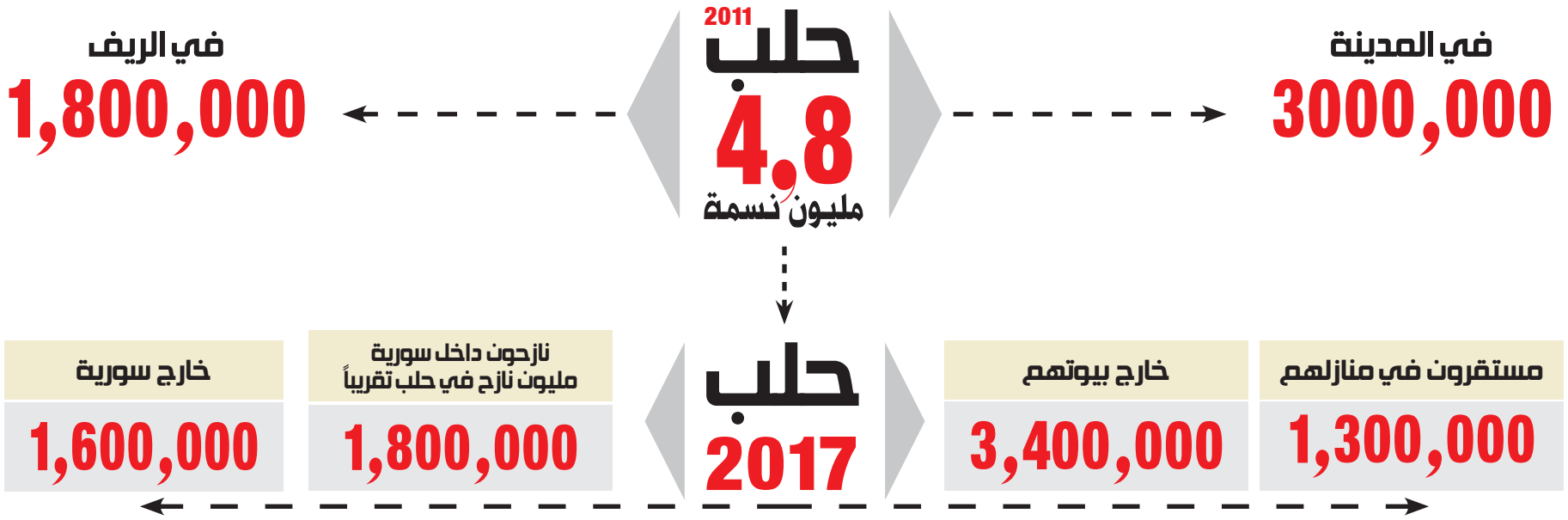

كم منزلاً جديداً ستحتاج إليه حلب؟

الحد الأعلى

685 ألف

لمجموع الأسر النازحة واللاجئة 3,42 مليون

الحد الأدنى

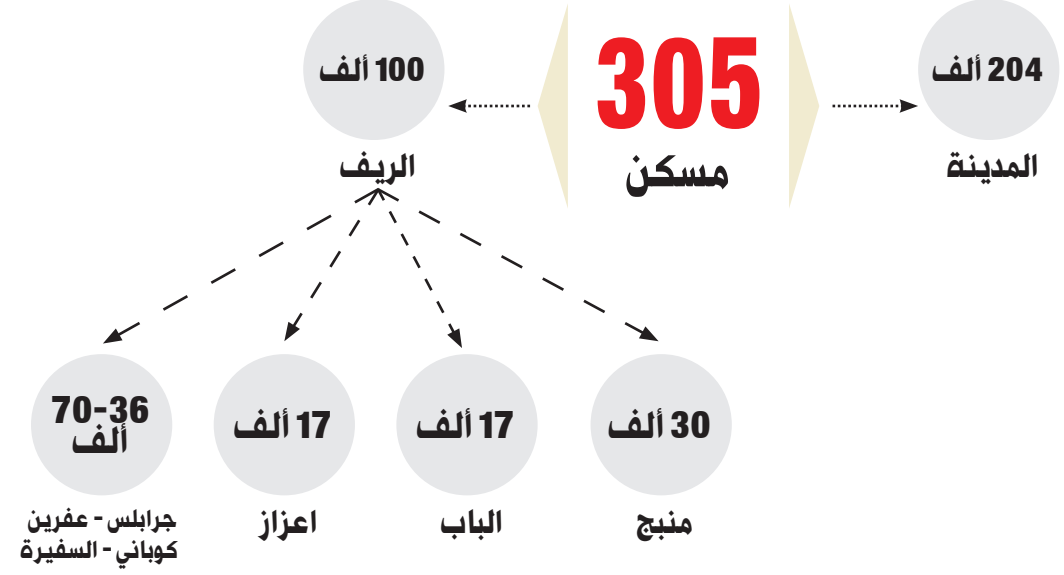

ملاحظة: 1,5-0,8 مليون نسمة في حلب عام 2010 كانوا يعيشون في 28 منطقة عشوائية، في حوالي 160 ألف مسكن، وإعادة إسكان هؤلاء يرفع التقديرات بالحد الأعلى إلى 845 ألفاً- 465 ألفاً.

■ *«المكتب المركزي للإحصاء 31-12-2011»
* «برنامج التعاون التقني السوري_ الألماني_ مجلس مدينة حلب_ 2009»
2017 the toll of war– world bank *

زائد ناقص

«جرأة الإسكان المسبوقة»

صرّح مدير التخطيط في المؤسسة العامة للإسكان: أن المؤسسة لديها نهج استثماري جديد، وستباشر بتنفيذه في الوحدات كافة تحت إشرافها. وما وصفته وسائل الإعلام «بالإجراء الجريء» لا يتعدى أن يكون استثمار المقاسم العقارية: تجارية، واستثمارية، ومدارس ومحال، في مخططها التنظيمي، والاستثمار طبعاً بالتأجير أو البيع. ويأتي هذا في إطار هيكلة المؤسسة بعد المرسوم التشريعي رقم 26 لعام 2015. وليس على المرء أن يتوقع من مراسيم الهيكلة، ومن القرارات الجديدة، إلا كل ما هو قديم... من إمكانية التصرف بالموارد العامة التابعة لمؤسسات الدولة، وإتاحة بيعها واستفادة المستثمرين منها.

«التجارة الداخلية التي لا تيأس»

أشار مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك: أن الأسعار ستنخفض خلال أسابيع قادمة بنسب قد تتراوح بين 15– 20%، وذلك في ندوة الأربعاء التجاري، في مقر غرفة تجارة دمشق. وقد ذكر المدير: أن المنتجين والمستوردين بدأوا بتخفيض أسعارهم بنسبة تقارب هذه النسبة، إلا أن المشكلة الآن مع باعة المفرق، الذين سيتكيفون مع السعر الجديد قريباً.
يشار إلى أن أسعار السلع الأساسية والغذائية تحديداً انخفضت خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي بنسبة 3,9% رغم انخفاض أسعار الغذاء العالمية، واستقرار سعر الصرف. ويذكر أيضاً، أن وزير التجارة الداخلية أكد منذ بداية توليه منصبه وانطلاقه بالتصريحات: أن الأسعار ستنخفض بنسبة 40% خلال شهرين!

«ما بتقصّروا يا وزير المالية»

صرّح وزير المالية: أن الحكومة تقدم يومياً 3 مليارات ليرة دعماً يومياً، مع كل مطلع شمس: مليار لإنتاج الخبز، ومليار لدعم الطاقة الكهربائية، ومليار للمشتقات النفطية وهكذا... وفي الوقت ذاته كان وزير التجارة الداخلية قد أشار إلى أن دعم الخبز يبلغ 18 مليار ليرة، وأشارت موازنة عام 2018 بأن دعم الكهرباء سيبلغ 700 مليار ليرة، وأشارت بيانات شركة محروقات بأن دعم المشتقات النفطية لا يتجاوز عشرات المليارات. والأهم، أن أرقام الدعم كلها موضع شك، عندما تكرر الحكومة ما تصرفه وتنوي صرفه، وتتحفظ أشد التحفظ على الكلف الفعلية وطرق الحساب. بالأحوال كلها يستطيع مسؤولو الحكومة ألا يبرروا لنا، وألا يعدّوا مناقبهم وجهودهم، لأننا واثقون بأنّو: مابتقصّروا!

الحكومة والأصواف:

من قرار سيء إلى قرارٍ أسوأ

اعترضت إدارة الشركة العامة لصناعة الأصواف والسجاد في حماة، على إلغاء اللجنة الاقتصادية لتوصيتها السابقة وفق القرار رقم 44 بتاريخ 28-9-2017 الذي ينص على أن تصدير الصوف يجب أن يمر أولاً: بموافقة الشركة العامة لصناعة الأصواف، واعتبرت أن القرار ولحظة إصداره قد تَخسرها أكثر من 3,2 مليار ليرة...

■ قاسيون

لا ينتج الصوف في سورية إلا في الشركة العامة لصناعة الأصواف، التي شغّلت بعد فترة طويلة من التوقف، حيث يعتبر المعمل مختصاً بصناعة وتحضير وغزل الصوف، ومجمل صادرات الصوف التي لا تمر على المعمل، تعتبر صادرات أولية بقيمة منخفضة، ولم تمر على عمليات التحضير والغزل الممكنة في المعمل.
الملفت، أن قرار السماح بالتصدير بغض النظر عن رأي الشركة العامة، يأتي في الوقت الذي نجحت فيه الشركة بتوقيع عقد لتمويل عمليات استجرار الصوف.
فبينما لم يتوفر المال العام اللازم لهذه العملية، تعاقدت الشركة بموافقة الحكومة مع إحدى الجهات الخاصة بشهر 4– 2017 بعد عشرة أشهر من الدراسات، انتهت بموافقة وزارة الصناعة. لتقوم الشركة الخاصة بتمويل عمليات شراء الصوف عبر تقديم سلفة مالية قدرها 100 مليون ليرة، وتحصل الشركة على ربح بنسبة 25% من التكاليف الفعلية.
حيث تشير تقديرات الإدارة، أن الأرباح قد تصل إلى 225 مليون ليرة سنوياً، بالمقارنة مع الأرباح السابقة البالغة 10 ملايين ليرة، التي لم تكن تكفي لتسديد أجور العمال رغم قلة عددهم.
والسماح بتصدير الأصواف سوف يؤدي إلى نقص كمية الصوف القابلة للاستجرار للشركة، ويضر بإمكانية تنفيذ العقد، ويخسّر الشركة فرصة بحسب إدارتها، كانت متاحة للحصول على مزيد من التمويل بمقدار 120 مليون ليرة، لكميات أصواف جديدة، بما يؤمن حاجات الأصواف والسجاد والقطاع الخاص، بالإضافة إلى الحصول على تجهيزات فنية 400 مليون ليرة على نفقة المتعاقد لخط غسيل للصوف، بطاقة إنتاجية 5 أطنان للوردية الواحدة، وتأهيل فني لآلات المعمل رقم 2 المتوقف منذ 15 سنة، وتقديم قطع تبديلية، و3 مكابس خاصة للتصدير. وتعتبر الإدارة في تصريحاتها للإعلام: أن هذا مرهون بتنفيذ القرار الحالي، الذي يلغيه قرار اللجنة الاقتصادية بفتح باب تصدير الصوف.
وبغض النظر عن العقد المذكور، إلا أن استمراره يعتبر بمثابة «أحلى المُرّين»، فإن يستمر إنتاج الشركة وترتفع أرباحها، أفضل من أن يصدّر الصوف خاماً. والمفارقة هي: سلسلة القرارات الحكومية التي لا ترسو على بر، وتتجاذبها على ما يبدو مصالح متباينة، فالحكومة لم تمول نفقات استجرار الصوف للشركة، وهو ما كان بمثابة أفضل الخيارات، ثم وافقت على العقد بين شركة الأصواف والشركة الخاصة، ثم أتاحت تصدير الصوف بغض النظر عن وضع الإنتاج في الشركة، بما يخل في شروط العقد، أو يبطل مفعوله.

مرةً أخرى عن التهرّب الضريبي..

سبق وأصدرت الهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات القرار رقم 30 تاريخ 19/6/2016، القاضي بضرورة التصريح عن أجهزة الهاتف النقال التي يتم شراؤها، دون أن تكون قد دخلت إلى سوريا بطريقة نظامية عبر المنافذ الجمركية، وبالتالي دون أن تخضع إلى موافقة الهيئة.

■ ضيا اسكندر

وأكدت وزارة الاتصالات والتقانة في أن هذا القرار، يهدف للحدّ من دخول الأجهزة غير المصرّح بها بشكل نظامي إلى سوريا، حيث سيترتب على كل جهاز يستخدم شرائح شركات الاتصالات النقالة، دفع أجر تعريف في مركز خدمة شركات الاتصالات النقالة وقدره عشرة آلاف ليرة سورية، إضافةً إلى «800» ليرة أجرة لشركات المحمول مقابل خدمة التصريح، وقد عُدِّلَ القرار لتصبح الغرامة «15» ألف ليرة سورية، بدلاً من 10،800 ليرة وذلك اعتباراً من تاريخ 2017/5/12 لتضيف معاناة جديدة على المواطن.
وفي حال لم يقم المشترك بدفع هذا الأجر، سيتم إغلاق جهازه بصورة آلية، ولن يتمكن من استخدامه على شبكات الاتصالات السورية.
وقد لاقى القرار الصادر في حينه وما زال، موجة من الغضب على مواقع التواصل لاجتماعي من قبل المواطنين السوريين، خاصة فيما يتعلق بتحديد قيمة موحدة لأجرة التصريح لجميع أنواع الأجهزة بغض النظر عن نوعها وثمنها.
فأصحاب الجوالات التي لا يتجاوز ثمنها 20 ألف ليرة سورية، سيدفعون ثمن فتح الشبكة بالمساواة مع مواطنين يمتلكون جوالات يقدر ثمنها بـ 300 أو 400 ألف ليرة، ما دفع بعضهم لاعتبار القرار ظالماً ولا عدل فيه. وأنه باب جديد للكسب لصالح شركتي الخلوي الوحيدتين في سوريا وهما "سيريتل" و"MTN"، والتي يزيد عدد المشتركين فيهما عن 11 مليون مواطن، بحسب الإحصائيات الرسمية لوزارة الاتصالات والتقانة.
وزارة الاتصالات اعتبرت أن القرار يأتي لمنع إدخال أجهزة الخلوي عبر التهريب والطرق غير الشرعية التي انتشرت في السنوات الماضية وخاصة الهواتف التي تدخل عن طريق لبنان، وكانت مصدر رزق لكثير من المحلات خاصة.
بالتأكيد نحن مع محاربة التهرّب الضريبي وخاصةً لكبار المتهرّبين الذين يكبّدون خزينة الدولة خسائر فادحة من جرّاء عدم تحصيل أموالها، والتي تبلغ سنوياً عشرات المليارات من الليرات السورية. ما يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني، وتؤدي إلى الإخلال بالعدالة والمساواة بين المكلفين، حيث يدفع الأمناء من المواطنين الضريبة المطلوبة منهم، في حين تلجأ الفئات الأخرى إلى التهرب من دفع الضريبة بدعم وتواطؤ من أصحاب الشأن، مما يخفض الإيرادات الضريبية للدولة، وينعكس بالتالي على وفرة الحصيلة وهي إحدى الأهداف الرئيسية للنظام الضريبي.
إن تقاعس الحكومة أو عجزها أو عدم حرصها على ضبط التهريب، لا يجب أن يتحمّل وزرها المستهلك المغلوب على أمره. والمطلوب معالجة أزمة التهرّب الضريبي بشكل عام في سورية، من خلال تشكيل لجان اقتصادية كفوءة ونزيهة تدرس أسباب التهرّب الضريبي وطرق معالجتها، واستصدار القرارات الصارمة لاستعادة الأموال المنهوبة وتوظيفها واستثمارها بما يحقق الازدهار والرفاهية، وبما يضمن الأمن والنمو الاقتصادي ما ينعكس على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

يصوّغ الحزب الشيوعي الصيني منذ 1981 التناقض الأساسي في المجتمع الصيني، على أنه تناقض بين احتياجات الناس، وبنية الإنتاج الاجتماعي المحدودة. وهو ما وجد تفسيره في التركيز على تطوير بنية الإنتاج كماً، طوال مرحلة الانفتاح الصينية منذ نهاية السبعينيات، ولكن توصيف هذا التناقض قد اختلف في مؤتمر الحزب لعام 2017...

التوازن الصيني الصعب: الدولة/ السوق

وصف الحزب الشيوعي الصيني التناقض الأساس في المجتمع الصيني، على أنه تناقض بين التنمية غير المتوازنة وغير الكافية، وبين احتياجات الناس المتزايدة من أجل حياة أفضل. حيث لم يعد ممكناً أن يصف الصينيون بنية إنتاجهم بأنها محدودة، ولكنهم يبقون بعين الاعتبار المهمات الكبرى القائمة: لتطوير التوازنات الصعبة في «الاقتصاد الاشتراكي الصيني».

■ ليلى نصر

أبرز الصعوبات التي تواجه الصين هي: التوازن بين ملكية الدولة، وخططها ودورها الاقتصادي، وبين الدور المحوري للسوق، ومصالح أثريائها.

شركات الدولة الصينية تحمي بعضها

تتجاهل الصين النصائح الليبرالية العالمية كلها التي لا تفتأ تؤكد على إصلاح شركات الدولة الصينية، عبر الخصخصة، بذريعة المديونية الكبيرة لهذه الشركات. وبالفعل ارتفعت ديون الشركات غير المالية المملوكة للدولة الصينية من 53% من قيمة أصولها في عام 2008، إلى 64% في 2016. كما أن أرباحها تتراجع بثبات في السنوات الأخيرة، بتراجع بنسبة 6,7% بين منتصف عامي 2015 و2016. ولكن رغم هذا فإن العنوان العريض لخطة الإصلاح المعلنة في عام 2015 كانت: «جعل الشركات أكبر وأقوى»، ورغم إتاحة التمويل من السوق إلا أن شعاراً آخر أساسياً تم تثبيته وهو: «المحافظة على وضع السيطرة المطلقة» على قرار الشركات وتوجهاتها. وتبين نماذج الإصلاح الصيني لشركات الدولة حتى الآن، أنها أبعد ما تكون عن الخصخصة، ففي واحدة من شراكات الدولة المتحكمة بسوق الملح في الصين، تم إصلاح الشركة عبر فتح باب الاستثمار الخارجي، وأبقت الشركة حصة 47%، وتمولت من أربع شركاء آخرين امتلكوا 47%: ثلاثة منهم شركات أخرى مملوكة للدولة في إقليم Jiangxi، والشركات الأربع مملوكة بنسبة 83% لوزارة المالية، أما الستة بالمئة الباقية فقد اشترتها إدارة شركة الملح ذاتها! يضاف إلى هذا أن مقترحات حول إصلاح الشركات، تضمنت إتاحة امتلاك عمال بعض شركات الدولة لأسهم في الشركة، بنسبة تصل إلى 30%. «US–CHINA economic and trade relations– Sean O'Connor».

تقييد الأثرياء وحركة أموالهم

وفي مقابل الدعم الثابت لشركات الدولة، فإن مؤشرات عدة تدل على سعي الصين لاحتواء أثريائها الجدد الكبار: حيث إن هؤلاء يوسعون منذ عام 2009 من نقل الأموال، والاستثمار في الغرب وتحديداً في الولايات المتحدة وأوروبا، لتبلغ حجم استحواذاتهم الغربية 250 مليار دولار في 2016 وحيث تربط السلطات الصينية بين هذه العملية، وبين الفساد الكبير، وحصول هؤلاء على الدين الحكومي، وما ينجم عنه من خلل كبير في ميزان المدفوعات الصيني، نتيجة هروب رؤوس الأموال، ويقدر البعض أن الصين قد خسرت نتيجة هذا أكثر من 1,3 تريليون دولار بين 2011 و 2016. وفي الرد على هذا، تتقاطع ثلاثة اتجاهات، الأولى هي: محاربة الفساد الكبير في جهاز الدولة والحزب، والثانية هي: إجراءات في 4_ 2017 عندما طلب المكتب السياسي للحزب تدقيق البيانات المالية لخمس شركات استثمارية خاصة كبرى، وتم عرقلة نقل أثرياء الصين لأموالهم إلى الخارج للاستحواذ على أصول أجنبية عبر العالم «قاسيون 817».

والأهم من هذا وذاك، تجميد تحرير حركة رؤوس الأموال، وتحديداً الحساب الرأسمالي، حيث أوقف بنك الشعب الصيني عمليات تحرير الحساب الرأسمالي، وعاد بضوابط الرقابة المالية إلى مستوى أزمة التسعينيات الآسيوية. «Yu Yongding– pro–synd– 2017».

أهداف استراتيجية تحتاج لشركات دولة

من الطبيعي أن تتوجه الصين نحو تعزيز دور شركات الدولة، ومن الطبيعي أيضاً أن تنخفض معدلات الربح في هذه الشركات، وأن يتوسع تمويلها بالديون الحكومية. ولا يمكن قراءة مؤشرات هذه الشركات في السياق التقليدي لأداء السوق. فالصين تضع لاقتصادها مهام تخطيطية تتعدى هدف الربح الأقصى السريع، ما يستوجب تقييد الأثرياء، وتعزيز إنتاج الدولة الكبير.

في مقابل الدعم الثابت لشركات الدولة فإن مؤشرات عدة تدل على سعي الصين لاحتواء أثريائها الجدد الكبار

تضع الصين استراتيجية انتقال كبير في بنيتها الصناعية، وهي تنقل نقطة التركيز في البنية الإنتاجية الاجتماعية، من مستوى مرتفع إلى مستوى أعلى بشكل منتظم خلال المراحل: فبينما كانت الصناعات الثقيلة الأساسية هي محور في عام 2006 متضمنة الآليات_ والسيارات_ والبناء_ والحديد والصلب والمعادن اللافلزية_ وتكنولوجيا المعلومات وغيرها. فإن مجمل الهدف لم يتحقق فقط، بل انتقل جزء كبير من هذه الصناعات إلى حالة «فرط القدرة الإنتاجية»، أي: إمكانية إنتاج أعلى من قدرات الطلب العالمي، وأصبحت تغير من مستويات أسعار هذه المنتجات عبر العالم باتجاه تخفيضها.

وقد انتقل التركيز في عام 2010 إلى: تكنولوجيا الطاقة النظيفة_ الجيل القادم من تكنولوجيا المعلومات_ التصنيع عالي التكنولوجيا_ المواد الجديدة– التكنولوجيا الحيوية. بينما منذ عام 2015 ارتفع مستوى التركيز لتضاف أولويات مثل: تكنولوجيا الفضاء_ الروبوتات_ وسائل النقل الجماعية_ والمعدات الزراعية المتطورة.

إن اقتصاداً يضع خططاً منظمة لنقلات نوعية وضمن آجال زمنية، ولديه 18% من القوى العاملة العالمية، كما الاقتصاد الصيني، لا يمكن أن يعتمد على آليات السوق! بل يحتاج لتجنب إخفاقات السوق، أن يضمن سير خططه المحورية، عبر الشركات الكبرى الممولة بسخاء، وغير الربحية، أي: شركات الدولة، ليدخل إلى قطاعات جديدة ويتحمل تكاليف الانتقال...

أمام مشاريع الصين وأهدافها التنموية تحديات كبرى ومترابطة، بدأت تفتح معركتها: أولاً: بالتناقض مع رؤوس الأموال الصينية وأثرياء الصين الجدد، المرتبطين بالغرب، وبالفساد الكبير خلال عقود الانفتاح. والتي تجد صداها مبدئياً في الإجراءات الاستثنائية ضد الفساد، وضد تهريب الأموال المنتجة في الصين للخارج. وثانياً: بالتناقض الأهم مع المركز المالي والمؤسساتي الغربي، أي: مع منظومة الدولار، ونهبها وعرقلتها وعنفها العالمي، الأمر الذي تصعّد الصين في مواجهته ليس بتوسيع دور اليوان فقط بل الأهم بالمشاريع التعاونية والمؤسساتية العملاقة في آسيا وعبر العالم، وكذلك بالسياسة العالمية والردع العسكري.

ولكن كلا التحديين لا يمكن مواجهتهما، دون الأساس المادي المتين والضاغط، القائم في التطوير المنظم والسريع للقوى المنتجة في الصين، وما يولده حتماً من دور عالمي لدولة قوية ومرنة ومنفتحة عالمياً.

تخفيض الأسعار بحاجة إلى الوقت والعكس غير صحيح

في ندوة الأربعاء التجاري التي جرت في غرفة تجارة دمشق بتاريخ2017/11/1، جرى النقاش حول نسب الأرباح على السلع في الأسواق، بالإضافة إلى آليات التسعير المركزي، وغيرها من القضايا الأخرى، وذلك حسب ما رشح عبر وسائل الإعلام.

■ مالك أحمد

لن نخوض في الحديث عما ورد ببعض حيثيات النقاش، حول ربط المنفعة بين التاجر والمواطن، فهذا الحديث ربما فيه الكثير من الشجون، لكن ما يجب أن نلفت النظر إليه: أن هذا الربط في المنفعة غير موجود على أرض الواقع في الأسواق، بل هناك تعارض صارخ بين المنفعتين عملياً، بغض النظر عما قيل أو يقال عكس ذلك.

العقلية التجارية السائدة

الملفت، كان حديث رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق خلال الاجتماع حيث قال: «إن الأسواق بحاجة إلى فترة زمنية غير طويلة حتى تتأقلم مع الأوضاع الجديدة والتخفيضات المستجدة، متوقعاً هبوطاً في الأسعار نتيجة المنافسة، وعرض الكثير من المواد من المنتجين وتوفر تشكيلة واسعة من المواد بأسعار مقبولة».

كلام رئيس غرفة التجارة فيه تعبير واضح عن العقلية التجارية السائدة تماماً، دون لَبس أو تزييف، فالتأقلم مع الأوضاع والمستجداتّ حسب رأيه يحتاج إلى فترة زمنية، قدّرها بأنها غير طويلة، وطبعاً الحديث يدور هنا عما يجب أن تطرأ على الأسعار من تخفيضات مقارنة مع انخفاض سعر صرف الدولار في مقابل الليرة، مع ما يعنيه ذلك من تخفيض في تكاليف الإنتاج وغيرها من التكاليف الأخرى.

أما السؤال الذي يفرض نفسه بناء على الحديث أعلاه، هو: لماذا التأقلم مع المستجدات يحتاج إلى عامل الزمن هذا عند موجبات تخفيض الأسعار، بينما كان التأقلم بسرعة البرق عند موجبات الرفع في الأسعار ومستجداتها؟

أما الشق الأخر من الحديث المقتضب أعلاه فهو: التوقع بهبوط الأسعار نتيجة المنافسة، وليس لسبب آخر أهم وأكثر جوهرية وموضوعية، وهو: انخفاض التكاليف، وكأن جانب المنافسة كان غائباً فيما مضى، والآن بدأت تظهر مفاعيله، أو هو اعتراف ضمني بأن السوق مُتحكم به احتكارياً من قبل البعض من الكبار، بحيث لا تظهر معه ومن خلاله آليات المنافسة والتنافس!؟

وبدون مواربة ولف ودوران، إن حديث رئيس غرفة تجارة دمشق يعني فيما يعنيه: مساعي استنفاذ عامل الزمن حتى الرمق الأخير، وبالمعنى الحقيقي إن ذلك يعني أيضاً: استنقاذ إمكانات المستهلكين وعصرها حتى النهاية، لتنعكس مزيداً من الأرباح في جيوب التجار، وخاصة الكبار منهم.

لا مسؤولية للكبار والكرة في ملعب الصغار

حديث نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق خلال الندوة لم يكن بعيداً هو الآخر عن الجوهر نفسه، لكن مع توجيه السهام بعيداً عن الكبار، حيث قال: «الإجراءات التي اتخذتها الحكومة وتراجع سعر الصرف أدى إلى انخفاض الأسعار من قبل باعة الجملة والحلقات التجارية الأولى».

يعني بكل بساطة ومباشرة، فإن كرة تخفيض الأسعار في مرمى باعة المفرق كحلقة نهائية، باتصالها المباشر مع المستهلكين، وربما تعني فيما تعنيه توجيه أعين وأدوات الرقابة على الأسواق إلى هذه الشريحة، بعيداً عن الكبار كلهم في الحلقات الأعلى، ولعل ذلك المعنى هو المقصود بمتن الحديث، خاصة إذا علمنا أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك كانت ممثلة وموجودة في الندوة، ناهيك عن غياب ممثلي صغار الباعة عن مثل هذه الندوات غالباً، طبعاً مع عدم إعفائهم من مسؤولية استمرار رفع الأسعار أيضاً.

لماذا التأقلم مع المستجدات يحتاج إلى عامل الزمن هذا عند موجبات تخفيض الأسعار بينما كان التأقلم بسرعة البرق عند موجبات الرفع في الأسعار ومستجداتها؟.

من خارج السرب

رئيس جمعية المحاسبين القانونيين دعا إلى: «إعادة النظر بآلية وسياسة التسعير المتبعة من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وخاصة، فرض تسعيرة موحدة على السلع كلها وفي مناطق سورية كلها دون الأخذ بالفروقات والاختلافات بين المواد والسلع والخدمات والمناطق ومكونات هذه المواد وغيرها من العوامل».

ربما نجد عذراً لرئيس جمعية المحاسبين القانونيين، كونه بعيداً عن ممارسة العمل التجاري وتفاصيله ومن خارج سربه ربما، لكنه في المقابل كان ناطقاً ومدافعاً عن مصالح التجار، بل وموجهاً سهامه إلى غير مواقعها، فلا تسعيرة موحدة تصدر من قبل وزارة التجار الداخلية وحماية المستهلك للسلع كافة، بل تصدر الأسعار المركزية للسلع الأساسية فقط: سكر_ زيت_ شاي_ رز وغيرها، بينما تصدر نشرات أسعار محلية مكانية من قبل كل مديرية لحماية المستهلك في المحافظات بشكل دوري لبعض السلع، وذلك نظراً للفروقات التي أشار إليها، أما غالبية السلع الأخرى فيتم تسعيرها من قبل المُصنِّع والتاجر، بناءً على التكاليف مع إضافة هامش ربح معتمد مركزياً لكل سلعة.

المختصر المفيد بعد هذا العرض إن المستهلك سيبقى رهينة الذرائع والمبررات التي تستهلكه معيشةً وتستنزفه حياةً.

مطلب مُجيّر لمصلحة المستهلكين برسم غرف الصناعة؟

على إثر انخفاض سعر صرف الدولار واستقراره مؤخراً، طالبت غرفة صناعة دمشق وريفها بتخفيض أسعار الفيول والمازوت للصناعيين.

■ عادل ابراهيم

فقد تداولت بعض وسائل الإعلام أن غرفة صناعة دمشق وريفها قد وجهت كتاباً لرئاسة مجلس الوزراء بتاريخ 2017/10/30، تطالب فيه بتخفيض سعر هاتين المادتين وذلك دعماً للصناعة الوطنية، وبهدف تخفيض أسعار المنتجات الصناعية الوطنية على المستهلكين.

وبموجب كتابها المذكور أعلاه، قارنت غرفة الصناعة بين سعر شراء مادة المازوت بمبلغ 295 ليرة لليتر الواحد من قبل الصناعيين، بينما يباع الليتر لقطاعات الزراعة والنقل والتدفئة بمبلغ 180 ليرة.

مطلب محق

مما لاشك فيه، أن الصناعة الوطنية بحاجة للدعم، ولعل المطلب أعلاه حول تخفيض أسعار المشتقات النفطية، التي تعتبر عنصراً أساسياً في مدخلات العملية الإنتاجية وتكاليفها، بما يتوافق مع انخفاض سعر الدولار واستقراره مؤخراً، يعتبر مطلباً محقاً، كما أنه من كل بد سيكون عاملاً مؤثراً على تخفيض أسعار السلع والمواد المنتجة والمصنعة محلياً، بما ينعكس إيجاباً في النتيجة على المستهلكين، مع عدم تغييب أهمية أوجه الدعم الأخرى لهذه الصناعة على بقية المستويات، وبقية مدخلات العملية الإنتاجية فيها.

هذا المطلب المحق للصناعيين الموجه للحكومة ربما من الواجب تعميمه، ليس على مستوى ما هو مطلوب من الحكومة من تخفيض لأسعار المواد والسلع المسعرة مركزياً من قبلها بما يتوافق مع انخفاض لسعر الدولار فقط، بل وعلى أسعار الخدمات المقدمة من الجهات والمؤسسات والشركات الرسمية كذلك الأمر، وليس لقطاع من القطاعات فقط، بل للقطاعات كافة والمواطنين عموماً.

مصلحة المستهلكين في التعميم

على الجانب الآخر، ربما مطلب الصناعيين أعلاه يكون فرصة أمام المواطنين والمستهلكين، خاصة مع الاعتراف بوجوب تخفيض الأسعار بما يتوافق مع الانخفاض في سعر الدولار، وأيضاً لتعميمه ليصبح مطلباً عاماً لقطاعات العمل والانتاج كافةً والخدمة الخاصة، من أجل تخفيض أسعارها بما يتوافق مع سعر الدولار.

فالذريعة الدائمة خلال السنوات الماضية في رفع الأسعار المتتالي من قبل القطاع الخاص، بفروعه وقطاعاته الخدمية والانتاجية كافةً ، كانت مقترنة بسعر الدولار المرتفع، وأمام الاعترافات المتتالية من هذه القطاعات باستقرار سعر الدولار وانخفاضه، لعله من الأجدى أن تبادر هذه القطاعات إلى تخفيض أسعارها، كذلك الأمر بما ينعكس إيجاباً على المواطن والمستهلك.

وكما وجهت غرفة صناعة دمشق وريفها كتاباً للحكومة تبنت خلاله مصلحة المستهلكين ضمناً، فإننا بدورنا نُجيّر مطلب مصلحة المستهلكين بتخفيض الأسعار إلى القطاعات الخدمية والانتاجية العامة والخاصة كافة ، بما في ذلك غرفة صناعة دمشق وريفها، وعبرها إلى اتحاد غرف الصناعة عسى تكون سباقة في تخفيض الأسعار على المنتجات الصناعية المحلية ذاتياً، خاصة وأن الكثير من مدخلات هذه الصناعة مقترنة بالدولار، وهي لا تقتصر على المشتقات النفطية فقط.

«نيوم» لا يكفي لإضاءة النفق السعودي

قبل عام تقريباً، أطلقت المملكة العربية السعودية «رؤية المملكة 2030»، كمشروع شامل لتغيير بنية اقتصادها، كما تشير إليه تفاصيل الرؤية النظرية، ومؤخراً أطلقت المملكة أيضاً مشروعاً جديداً لا يقل ضخامة من حيث اتساع أهدافه تحت عنوان «نيوم» ...

■ فادي خضر

هذه المشاريع المذكورة آنفاً، تثار حولها تساؤلات تتناسب مع حجم الآمال المعقودة عليها، وهي كبيرة ومتشعبة بحق، أهمها: مصادر التمويل، والبنية التشريعية المرافقة لها، وحجم الاستفادة المفترضة اقتصادياً واجتماعياً بالنسبة للسعودية، مقارنةً بأرباح المستثمرين المفترضين حتى اليوم، واتساق المشاريع المتنوعة وقدرتها على التكامل فيما بينها ... الخ

مشاريع نتاج الأزمة

تتيح المعلومات المتداولة حتى الآن، قراءة الخطوط العامة لهذه المشاريع الموضوعة من قبل «النخبة» الحاكمة في المملكة، بهدف تقدير جدواها وإمكانية إنجازها من عدمه ...

بعودة سريعة إلى «رؤية المملكة 2030»، احتوت الرؤية المذكورة نظرياً على حلول لعشرات المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المملكة، لكن بخطوط عريضة جداً، دون الخوض في التفاصيل، إلّا أن الملفت للمراقب الخارجي هو: ليس الحلول المطروحة، بقدر ما أن هذه الخطة الاقتصادية بالشكل الذي عرضت به، تشكل اعترافاً من قبل السلطات السعودية بالكم الهائل للمشاكل، وهو ما لم يكن وارداً قبل طرح الرؤية بعقود، أي: أن حجم المشاكل التي تواجهها المملكة بأسبابها الداخلية والخارجية، أجبرت المسؤولين على الاعتراف بفشل النموذج السعودي في إدارة الاقتصاد.

وبعد سنة من إعلانها، لم تقدم الرؤية أي تغيير حتى الآن، لا على صعيد إعادة هيكلة الاقتصاد السعودي بطريقة منهجية، ولا على صعيد سنّ قوانين وتشريعات جديدة تساعد على اجتذاب المستثمرين كما كان مأمولاً، وبصورة عامة تكفي الإشارة إلى أن هذه الرؤية التي كان من شأنها على الأقل خلال عام من إطلاقها، البدء بتخفيف الانحدار الكبير في مؤشرات الاقتصاد السعودي، تزامنت مع انهيارات كبرى اقتصادياً مالياً، وهنا نعرض بعض الحقائق عن الاقتصاد السعودي للعام الحالي ...

عجز ومديونية

بحسب وزارة المالية السعودية، بلغ الدين العام للدولة 341,4 مليار ريال، أي 91 مليار دولار، وتتوقع المملكة أن تصل نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي إلى 30%، حسب برنامج «التوازن المالي» المعلن في العام الماضي، وتشير المعلومات إلى أن تلك الديون تصل إلى 113 مليار دولار إذا ما أخذنا بعين الاعتبار طرح السعودية في تشرين أول الحالي، صكوكاً محلية بقيمة 9,9 مليار دولار، وسندات دولية بقيمة 12,5 مليار دولار. وبحسب بيانات أظهرتها «مؤسسة النقد العربي السعودي» فقد خسرت المملكة أكثر من نصف احتياطاتها النقدية خلال 32 شهراً، من 346,6 مليار دولار في كانون أول 2014، إلى 146,6 مليار دولار في آب 2017.

وكانت السعودية قد أعلنت موازنتها للعام الحالي، بإجمالي نفقات بلغت 237,3 مليار دولار، وبعجز مقداره 52,8 مليار دولار. وتجدر الإشارة إلى أن البورصة السعودية فقط خلال تشرين أول الماضي وحده، خسرت 76 مليار دولار، من قيمتها السوقية.

هذه المؤشرات العامة حول وضع الاقتصاد السعودي، هي للأشهر الفائتة، لكن ماذا عن الالتزامات المستقبلية التي من بينها 350 مليار دولار، المعلنة عقب زيارة ترامب إلى المملكة، أو تكاليف حرب اليمن التي أعلن بن سلمان عن استمراريتها؟ هنا تشير بعض التحليلات إلى أن فشل عملية التحول الكبير في السعودية ستكون باهظة، وأن احتمال إنقاذ الاقتصاد السعودي بالطريقة التقليدية أي: عبر توريدات النفط ليس بالأمر الوارد، قبل أن يصل سعر برميل النفط إلى 70 دولاراً، وهو ما لا يبدو في ممكناً في السنوات القليلة المقبلة.

قارب نجاة

استكمالاً لما تحاول السعودية العمل عليه لإنقاذ اقتصادها المتهاوي، شرعت المملكة نهاية الشهر الماضي بالإعلان عن مشروع «نيوم»، الذي سيتم دعمه بأكثر من 500 مليار دولار، من قبل السعودية وصندوق الاستثمارات العام، بالإضافة إلى مستثمرين محليين وعالميين، وسيقام المشروع بحسب المسؤولين السعوديين في شمال غرب المملكة ويمتد داخل الأراضي الأردنية والمصرية، على مساحة 26,500 كم مربع، وستركّز منطقة «نيوم»، على قطاعات اقتصادية متنوعة، منها: مستقبل الطاقة والمياه والتنقل والتقنيات الحيوية، والإنتاج الإعلامي والترفيه ومستقبل المعيشة ... الخ.

خسرت السعودية أكثر من نصف احتياطاتها النقدية خلال 32 شهراً وبلغ الدين العام حوالي 91 مليار دولار ومن المتوقع أن يصل إلى 30% من الناتج

حجم المشاكل التي تواجهها المملكة بأسبابها الداخلية والخارجية أجبرت المسؤولين على الاعتراف بفشل النموذج السعودي في إدارة الاقتصاد

ورغم عمومية ما أعلنته السعودية حتى الآن، إلّا أن الواضح مبدئياً هو: الذهاب اتجاه مشروع خدمي، يشابه إلى حد كبير تجارب سابقة في الإمارات، أو بعض دول شرق آسيا، من حيث تحويله إلى نقطة جذب استثمارية رئيسة في المنطقة، لكن ماذا عن «رؤية المملكة 2030»، هل يتكامل المشروعان معاً؟

بحسب القائمين على مشروع «نيوم»، فإن أجزاءً كبيرة منه ستدار روبوتياً، أي: أن ما جاء في بنود «رؤية المملكة 2030»، سيذهب أدراج الرياح، كما أن المستثمرين المفترض مشاركتهم في هذا المشروع، لن يقبلوا بما يسمى «سعودة» الاستثمارات الخاصة، كما هو الحال في القطاع الحكومي داخل المملكة، ومن جهة أخرى، هل هدف الرؤية بتنويع الاقتصاد، من خلال القطاعات الصناعية والزراعية، متوافق مع النموذج المأمول في مشروع «نيوم»؟

في البحث عن إمكانية نجاح المشروع، لا بد من طرح التساؤل الآتي: من أين ستأتي السعودية بالأموال؟ لنفترض أن المملكة أصرّت على تمويل هذا المشروع، بأية طريقة كانت، وفكرت في بيع شركة «أرامكو» الحكومية، والتي تعتبر الثروة الأكبر في المملكة اليوم، بعد انخفاض احتياطيات الأموال السعودية إلى أدنى مستوياتها، فإن قيمة الشركة السوقية لا تتجاوز وفق أحسن التقديرات 600 مليار دولار! أما آمال البحث عن مستثمرين أجانب، للمشاركة في المشروع المذكور، لم نرَ الكثير منهم في دعم «رؤية المملكة 2030»، فهل تتوقع المملكة أن يضعوا أموالهم في مشروع ضخم، يتعدى في متطلباته المالية ما كان مطلوباً لإطلاق تلك الرؤية؟

تواجه المشاريع السعودية، التي لم تنطلق بعد، وهنالك شكوك حول إمكانية قيامها أصلاً، العديد من التناقضات، لكن من المؤكد أنها وسيلة للبحث عن مخارج من الأزمات المرجحة للازدياد، هنا يمكن تشبيه إطلاق مشروع «نيوم»، بالمقامرة، التي إن نجحت فستنقذ أجزاء يسيرة من الاقتصاد السعودي، لكن في حال فشلها قد تعزز الأوضاع المعقّدة، وتنقل الأزمة من نطاقها الاقتصادي، إلى السياسي والاجتماعي. ذلك مرهون بنوع الاستثمارات ومصادر تمويلها، فالتعويل على الاستثمارات الخدمية الممولة من الغرب، يعني فشلاً محتوماً بسبب تبخر أموال الغرب العابرة للحدود مع اشتداد الأزمة الاقتصادية، أما في حال كان التوجه شرقاً بهدف التكامل مع المشاريع التي تطرحها الدول الصاعدة، وخصوصاً الصين وروسيا للاستثمار في القطاعات الحقيقية، فإن هنالك فرصة للنجاح، وهو ما سيتضح لاحقاً...

وعد بلفور... ووعد التوازن الجديد؟

في وقتٍ لا تزال فيه «نخبّ» سياسية فلسطينية وعربية تلهث خلف «انتزاع اعترافٍ» من المملكة المتحدة بأنها قد أخطأت بحق الشعب الفلسطيني، عندما منحت «وعد بلفور» للحركة الصهيونية، يبحث الكيان الصهيوني العاجز في أروقة حكمه الخيارات المفترضة كلها، لتفادي التصاعد الحاصل في مستوى التحرك الشعبي الفلسطيني.

■ سعد خطار

لن يبدو خارجاً عن السياق القول اليوم – وتحديداً في ذكرى إعلان وعد بلفور المشؤوم- أن الانتهاء من «إسرائيل»، ذلك الكيان الغاصب الذي سندته الإمدادات العسكرية والتقنية والمالية الغربية طويلاً، لم يعد «حلماً رومانسياً» كما تجهد الأقلام الرجعية على وصفه، بل بات اليوم استجابة للظرف الموضوعي الجديد، الذي يفرض نفسه على الجميع، تراجعات وتقدمات ومراوحات في المكان.

كيف ذلك؟ بعد الحرب العالمية الثانية، استكملت الولايات المتحدة- بوصفها الإمبريالية حديثة النشأة في ذلك الحين- ما بدأه البريطانيون في بدايات القرن العشرين، من دعم منقطع النظير للكيان الصهيوني، وتطوير دوره الوظيفي في المنطقة، كقاعدة متقدمة للإمبريالية. وقد أفضى هذا الدعم إلى إنتاج تفوق ما لهذا الجسم الغريب على حساب دول المنطقة، ابتداءً من الجانب العسكري التقليدي، وصولاً إلى تطوير القدرات النووية.

أما اليوم، فلم يعد خافياً على أحد التناقضات التي بدأت تهزّ أركان هذا النمط من العلاقة. فلا الأمريكي- الذي يعتبر الرافعة الدولية الأساسية للسياسات الصهيونية- قادر على أن يحمل ثقل هذا الكيان اليوم، ولا مستوى القوة «الإسرائيلية» منفردة – والخارجة من أكثر من خمسة هزائم عسكرية منذ مطلع هذه الألفية- يسمح بتواصل الحديث عن «قوة لا تقهر». أما لدى البريطاني، فلن يجد الكيان أكثر من «هبات معنوية» من قوة أوروبية تتداعى إلى كيانٍ يقف خائراً أمام استحقاق التوازنات الدولية الجديدة.

لأول مرة ومنذ «صناعته» تطرح العديد من نخب الكيان سؤالاً ذا طابع وجودي، وتحديداً حول قدرة هذا الكيان الوظيفي على الاستمرار في أداء دوره، في ظل التحولات الكبرى الجارية على النطاق العالمي، وبالدرجة الأساس دور وزن المشغّل الأساسي للحركة الصهيونية، في ظل انتقال مركز الثقل في التوازن الدولي إلى الشرق، واضطرار المركز الغربي الإمبريالي التخلص من الأحمال الزائدة.

متى تنتهي الأزمة الخليجية؟

في خضم الأزمة التي تشهدها العلاقات القطرية مع مجموعة دول خليجية على رأسها السعودية، تحاول قطر إيجاد المتنفس إقليمياً ودولياً، بطرق مختلفة، على رأسها توسيع شبكة العلاقات المدعومة باستثمارات قطرية ضخمة، فهل تطول عملية عض الأصابع المستمرة منذ أشهر داخل البيت الخليجي؟ أم أن حلاً ممكناً يلوح في الأفق؟

■ وائل سعد

تدرك السعودية مستوى التضييق الممكن فرضه على قطر اقتصادياً وسياسياً، باستخدام أدوات ضغط مختلفة، لكن تلك الأدوات لا تقل أهمية عن إمكانات قطر في النفاذ من الشرك المنصوب خليجياً، طالما أن الأخيرة قادرة على استخدام شبكة علاقاتها الإقليمية والدولية لتخفيف الضغوط الخليجية عليها...

صراع طويل الأمد

هذه الإمكانات القطرية نسبياً لا تعني بأية حال من الأحوال، أن ما تقوم به السعودية يذهب أدراج الرياح، فالأرقام تشير حقاً إلى خسائر اقتصادية قطرية، أجبرتها إلى اللجوء إلى احتياطاتها النقدية، بعد خسارة 38,5 مليار دولار، أي: ما يعادل 23% من الناتج المحلي في شهرين فقط.

لكن هذه الأرقام لا تعبر فقط عن أزمة قطر نتيجة الحصار، بل إنها جزء من أزمة أعمق تمر بها دول الخليج العربي كافة، على الصعيد الاقتصادي.

في المقابل تجد قطر متنفسها بعيداً عن محيطها الخليجي، أولاً: اتجاه واشنطن الأهم من حيث قدرتها على التأثير في هذه الأزمة، على اعتبار أن الدور الخليجي في السنوات الأخيرة على الصعيد الإقليمي، كان ضمن منطق توزيع الأدوار أمريكياً في المنطقة، إضافة إلى تبني واشنطن للرياض كحليف رئيس في المنطقة، خصوصاً بعد تعيين محمد بن سلمان ولياً للعهد.

هنا تتقرّب الدوحة من واشنطن، من بوابة الاقتصاد كما فعلت من قبلها السعودية، عندما زار ترامب الرياض، ونال وعوداً بصفقات تصل إلى 350 مليار دولار، فمؤخراً وافقت وزارة الخارجية الأمريكية على صفقة مع قطر بقيمة 1،1 مليار دولار، تتضمن تقديم خدمات دعم لطائرات مقاتلة من طراز «F-15» اشترتها قطر من الولايات المتحدة في حزيران الماضي، ويمكن اعتبار هذه الصفقة رسالة سياسية للرياض بأن الدوحة ليست معزولة سياسياً كما كان مأمولاً من دول الحصار، إلى جانب ذلك، تقوم قطر بتوطيد علاقاتها مع إيران عبر اتفاقات تسهيل التجارة، كما هو الحال مع إيطاليا وفرنسا.

متى تنتهي الأزمة؟

في العمق، لا يبدو السؤال حول إمكانية حل الأزمة الخليجية مهماً، على اعتبار أن المنطقة برمتها تشهد انزياحات حادة في شبكة العلاقات التقليدية، بما فيها مجلس التعاون الخليجي، الذي كان تغيير بنيته، أو إعادة هيكلته الوظيفية، مطروحاً على طاولة البحث، حتى قبل اندلاع الأزمة الأخيرة، كنتاج للتناقضات داخله، وأهمها: تسلّط السعودية على القرار السياسي لدول الخليج الأخرى، بغض النظر عن المصالح الداخلية الخاصة لكل دولة، وهو ما ظهر مثالاً بعد الاعترافات القطرية، بعدم الرضى عن التدخل السعودي- الإماراتي في اليمن، وبالتالي يبدو حل الأزمة الخليجية بالمعنى الحقيقي، وتطبيع العلاقات بين قطر والسعودية تحديداً، ليس على قائمة القوى الدولية، وتعتبر أقل أهمية من ملفات أخرى يجري بحثها دولياً، وعليه، من المرجح أن يستمر العراك داخل البيت الخليجي ضمن مستويات مضبوطة، إلى حين اتضاح الصورة إقليمياً على الأقل فيما يخص الملفات الأكثر أهمية كالعراق وسورية واليمن.

العالم الجديد: متكامل_ عادل_ شرقي

تزداد المشاريع التي من شأنها ربط أجزاء عديدة من العالم ببعضها البعض بشكل متسارع، وإذا كان منطق العولمة السائد خلال العصر النيوليبرالي قد عمل مطولاً على الاندماج العالمي، وروّج كثيراً لفكرة: أن العالم قد أصبح قرية صغيرة، فإن منطق الترابط اليوم الذي تقوده دول الشرق الصاعدة مختلف تماماً، فهو غير قائم على تطوير وتثبيت أدوات نهب المركز الرأسمالي لدول الأطراف، بل على العكس، هو يسعى إلى التطور والتعاون المتبادل والمتكامل.

■ ديمة كتيلة

ينبغي أولاً: توضيح الفارق النوعي بين ما يمكن تسميته الترابط والاندماج العالمي من منطق دول المركز الرأسمالي، وبين الترابط الذي تعمل عليه اليوم دول الشرق، وذلك من حيث الأدوات والغاية، فالأول: أداوته على شكل استثمارات مالية وخدمية، هدفها امتصاص الفائض في دول الأطراف لتزداد فقراً، ونقله إلى دول المركز لتزداد غنىً، وإلى تثبيت التبادل اللامتكافئ في العمالة والكفاءات العلمية والتكنولوجيا وغيرها، وإلى طمس الهويات الثقافية...أما الثاني: فهو قائم على التعاون المتبادل في تطوير البنى التحتية، وقطاعات الاقتصاد الحقيقي، من نقل وطاقة وصناعة وزراعة وغيرها...وعلى إحياء الثقافات المحلية وتبادلها، الأمر الذي من شأنه النهوض بالدول المشاركة جميعها وتنميتها...

مركب يتسع للجميع

تتعدد الأمثلة على نموذج مشاريع التعاون العالمي الجديد، وتقوده الصين بشكل أساس، مع دور روسي محوري، بسقف طموح عال، يهدف إلى ربط القارات الثلاث_ آسيا وافريقيا وأوروبا_ ببعضها البعض، ويدور الحديث مؤخراً عن إمكانية الوصول إلى القارة الأمريكية. تلك المشاريع أبطالها دول لطالما صنفت على أنها نامية ودول عالم ثالث، بينما تتهافت دولٌ أخرى من تصنيفات أخرى، على اللحاق بالركب، كألمانيا مثلاً.

ابتداءً بمشروع «طريق الحرير» الجديد الضخم، والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وليس انتهاءً بمشاريع سكك الحديد، لا يزال الباب مفتوحاً أمام المزيد من الراغبين في التوجه شرقاً، والنجاة من مركب المركز الغربي الرأسمالي الغارق، ويبدو أن آفاق التعاون غير محدودة، وتحمل الكثير من الأدوات الخلّاقة.

لا يسعنا هنا تغطية تلك المشاريع، لكثرة عددها، واتساع تفاصيلها، ولكن نظرة سريعة على تطورات هذا السياق خلال الأسبوع الفائت فقط، قد تتيح لنا الإحاطة بالوتيرة السريعة لتطور هذا النموذج من التعاون والترابط، وفيما يلي بعض الأمثلة...

من الصين إلى غرب أوروبا

في 1 تشرين الأول الماضي، دشنت أذربيجان وجورجيا وتركيا، خطاً للسكك الحديد يربط الدول الثلاث، هدفه اختصار الوقت الذي تستغرقه الرحلة من الصين إلى غرب أوروبا، ويربط الخط البالغ طوله 826 كم بين باكو وتبليسي ومدينة قارص في شمال شرق تركيا، وبعد مغادرتها الصين، ستعبر القطارات كازاخستان في آسيا الوسطى ثم تنقلها عبّارات عبر بحر قزوين إلى باكو قبل أن تنطلق إلى غرب أوروبا عبر جورجيا وتركيا. وقال الاتحاد الأوروبي، في بيان: إن افتتاح خط سكة الحديد خطوة مهمة في روابط النقل بين الاتحاد الأوروبي وتركيا وجورجيا وأذربيجان، عبر «طريق الحرير» القديم، هذا وبالإمكان نقل 5 ملايين طن من البضائع سنوياً، ومن المتوقع أن تزيد إلى 17 مليون طن خلال عام، كما أن الخط الجديد الذي بلغت كلفته مليار دولار يمكنه نقل ما يصل إلى مليون راكب سنوياً.

4 قارات لا 3 فقط

في 2 تشرين الثاني الحالي، أفادت وسائل الإعلام، نقلاً عن النائب الأول لوزير التجارة الخارجية والاستثمار الصيني: أن كوبا تسعى لزيادة حجم تجارتها مع الصين، والانضمام لمبادرة الحزام والطريق، كرابط إقليمي محتمل لنشر المبادرة بأنحاء أمريكا اللاتينية والكاريبي. وهو ما يعني فتح الباب لإمكانية توسيع «طريق الحرير» الجديد إلى أمريكا الجنوبية. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن علاقات التعاون بين الصين ودول أمريكا اللاتينية هي في تطور مستمر.

دور روسي إيراني

وأيضاً في 2 تشرين الثاني الحالي، نقلت وكالة الإعلام الروسية عن وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك قوله: إن روسيا وإيران ستعدّان في نهاية العام إطاراً قانونياً لمشروع يهدف إلى توصيل الغاز الطبيعي من إيران إلى الهند، وستبدآن التنفيذ عملياً في 2018. وفي اليوم السابق كان قد أعلن رئيس الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية، علي أكبر صالحي: أن محطتين نوويتين سيبدأ بناؤهما رسمياً في مدينة بوشهر جنوب إيران، في إطار التعاون الروسي الإيراني.

مما سبق، يمكن القول: إن التعاون الدولي وفق النموذج الجديد لدول الشرق الصاعدة، قائم على تحقيق المنفعة المتبادلة والحقيقية بين الدول والحكومات الداخلة في العملية، وليس إلى تأمين حرية حركة رؤوس الأموال ومصالح أصحابها فقط، على غرار النموذج الرأسمالي السائد خلال الحقبة الماضية.

الصورة عالمياً

• تبادل مرشد الثورة الإيرانية، علي خامنئي، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الأربعاء الماضي، أفكاراً للتخلي معاً عن استخدام الدولار الأمريكي، والعمل معاً على عزل الولايات المتحدة.

• توعدت أجنحة عسكرية لفصائل فلسطينية، الاثنين الماضي، بـ«ردٍّ موحَّد» على قصف جيش العدو لنفق قرب حدود قطاع غزة، ما أسفر عن استشهاد عدد من الفلسطينيين.

• اتفقت سيول وبكين على إنهاء خلافهما المستمر منذ عام، بسبب نشر نظام الدفاع الصاروخي الأميركي «ثاد» في كوريا الجنوبية، كما اتفق الجانبان على تعزيز الحوار والتعاون بما يخدم مصالحهما المشتركة.

• قتل 3 أشخاص وأصيب آخرون، بإطلاق نار داخل متجر إحدى ضواحي مدينة دنفر الأمريكية، كما شهد حي مانهاتن في نيويورك، عملية دهس راح ضحيتها 8 أشخاص وأصيب 15 آخرون.

• أعلن رئيس الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية، علي أكبر صالحي، أن محطتين نوويتين سيبدأ بنائهما رسمياً في مدينة بوشهر جنوب إيران، وذلك تزامناً مع زيارة الرئيس الروسي بوتين إلى إيران.

• دعا السفير الصيني لدى الولايات المتحدة الإدارة الأمريكية إلى التزام الحياد، وعدم التدخل في الجدل القائم حول مسألة السيادة في مناطق بحر الصين الجنوبي، قبيل زيارة ترامب المرتقبة إلى آسيا.

1917 في ذكرى أكتوبر المئوية ...

اندلعت الثورة الروسيّة عام 1917، في الذكرى الخمسين لنشر كتاب «رأس المال» لكارل ماركس، الذي تصوّر بدايةً انطلاق ثورة اشتراكية تعتمد على الطبقة العاملة في بلدان أوربا الغربية الرأسماليّة المتقدمة، لكنّه عاد وعدّل مقدمة البيان الشيوعي الصادرة عام 1882، أي: قبل عام واحد من وفاته، لافتاً إلى احتمال قيام ثورة في روسيا، كإشارة للثورة البروليتاريّة في الغرب.

فيما يلي تقدم قاسيون جزءاً من المقال المنشور في مجلة «Monthly Review» والتي يوضح فيها الكاتب بأن الرأسمالية قد استنفذت نفسها اليوم، فهي تحفر قبرها بيدها، وتهيء الظروف نحو2 تغيير ثوري عالمي أكثر توسعاً، وذلك بغض النظر عن قراءة الكاتب ومقارباته للتطور التاريخي في التجربة السوفييتية.

■ جوني بيلامي فوستر
تعريب وإعداد: عروة درويش

واجهت روسيا السوفييتية المعزولة تماماً، ثورة مضادة واسعة النطاق، مع وقوف كامل القوى الإمبرياليّة الكبرى إلى جانب قوّات «الروس البيض» أثناء الحرب الأهلية. إنّ الإمبرياليّة، لا بمعناها العام الذي يشمل التاريخ الاستعماري، بل بالمعنى الذي استخدمه لينين للتعبير عن ارتباطها بمرحلة احتكار الرأسماليّة، هي التي شكّلت الصفة المميزة لرأسماليّة القرن العشرين، والتي حددت خلاله شروط الثورة والثورة المضادة.

الثورة والثورة المضادة

تمّ في نهاية القرن التاسع عشر استبدال الصراع على المستعمرات – وهو المحدد للكثير من الصراعات الأوربية منذ القرن السابع عشر– بنوع جديد من الصراع: إنّه المنافسة بين الدولة_ الأمّة ضدّ الشركات، وليس ذلك في سبيل المناطق الإمبراطوريّة، بل في سبيل هيمنة عالميّة ضمن نظام عالمي إمبريالي مترابط بشكل متزايد. منذ ذلك الوقت، باتت الثورة والثورة المضادة مترابطتين على مستوى النظام ككل.

لقد كانت الموجات الثورية جميعها والتي تركّزت في الأطراف، حيث الاستغلال على أشدّه بعد تكثيف القوى الكبرى له من أجل استخراج الفائض، هي ثورات ضدّ الإمبرياليّة ذاتها. وقد تمّ التصدي لها عبر الثورات الإمبرياليّة المضادة التي نظمتها الدول الرأسماليّة الرئيسة. ويكمن التعقيد هنا في أنّ قطّاعاً ذا امتيازات ينتمي إلى الطبقة العاملة في الدول المتقدمة، قد استفاد بشكل غير مباشر من استنزاف الفائض من الأطراف، ممّا أدّى إلى نشوء «الأرستقراطيّة العماليّة»، وهي الظاهرة التي أشار إليها فريدريك أنجلز أول الأمر، ثمّ صاغها لينين نظرياً في كتابه «الإمبرياليّة أعلى مراحل الرأسماليّة».

بؤس الرأسمالية

ومع ذلك، وفي عام 1967، أي: بعد مرور نصف قرن على قيام ثورة أكتوبر ومرور مائة عام على كتاب رأس المال، لم يكن أمراً منافياً للعقل أن نفترض، في غمرة حرب فيتنام والثورة الثقافيّة في الصين، إنّ الثورة العالمية سيكون لها اليد الطولى بشكل تدريجي. وبأنّ الثورات التي وقعت، ليس في روسيا فحسب، بل أيضاً في الصين وكوبا وأماكن أخرى، كانت لا رجعة فيها. لقد أثبت القرن العشرون بالفعل بأنّه الأكثر دمويّة في التاريخ البشري، إلّا أنّه شكّل فترة من التقدم الهائل في تحرر الإنسان. بدا بأنّه حتّى لو تجمّعت قوى الثورة المضادة مع بعضها، فإنّ انتصارها كان بعيد الحدوث حتّى على المدى القصير. فكما أعلن هيربرت ماركوس في افتتاح كتابه لعام 1972: «الثورة المضادة والثورة»:

«لقد وصل العالم الغربي إلى مرحلة جديدة من التطوّر: يتطلّب الدفاع عن النظام الرأسمالي الآن تنظيم ثورة مضادة في الداخل وفي الخارج. وفي تجلياته المتطرفة، يمارس الرعب الذي كان يقوم به النظام النازي. يتمّ إطلاق العنان للمذابح في الهند الصينيّة وإندونيسيا والكونغو ونيجيريا وباكستان والسودان ضدّ كلّ من يمكن تسميته «شيوعيّاً» أو من يثور ضدّ الحكومات التابعة للدول الإمبرياليّة. لقد أصبح التعذيب أداة طبيعيّة «للاستجواب» حول العالم. ينتعش بؤس الحروب الدينيّة في ذروة الحضارة الغربيّة، ويساعد التدفق المستمر للأسلحة من البلدان الغنيّة إلى الفقراء في إدامة قمع التحرر الوطني والاجتماعي... إنّ الثورة المضادّة هي وقائية في الغالب، وهي وقائيّة بالكامل في العالم الغربي... تعيد الرأسماليّة تنظيم نفسها لمقارعة تهديد الثورة التي ستكون الأكثر جذريّة في تاريخ الثورات. ستكون أول ثورة عالميّة تاريخيّة حقيقية».

تعيد الرأسماليّة تنظيم نفسها لمقارعة تهديد الثورة التي ستكون الأكثر جذريّة في تاريخ الثورات وستكون أول ثورة عالميّة تاريخيّة حقيقية

تغيير محتوم

تغيّرت الظروف اليوم بعد مائة عام على قيام الثورة الروسيّة، ومرور قرن ونصف على صدور كتاب رأس المال. تبدو الأمور وكأنّ الساعة قد عادت إلى الوراء، وبأنّ قوى الثورة المضادّة العالمية هي التي انتصرت. لقد تمّت هزيمة الحركات التحررية جميعها التي بدا بأنّها تكتسح الميادين في الستينيات، وخاصّة في الأطراف.

في أيّة حال، إنّ التناقضات الماديّة للتطور الرأسمالي، وخاصّة بشأن الوضع البيئي الطارئ للكوكب، هي أكثر خطورة من أيّ وقت مضى في كثير من الأوجه. منذ إزاحة الستار عن الأزمة الماليّة الكبرى بين 2007 و2009، بات واضحاً تماماً بأنّ المرحلة الحاليّة من احتكار التمويل العالمي لرأس المال، مع المستويات غير المسبوقة من اللامساواة، والركود وعدم الاستقرار، والعدوانيّة التي تدمّر الحضارة، وتدمّر البيئة، والأشكال الجديدة من ردّ الفعل الاقتصادي_ الاجتماعي، تهدد ليس هذا الجيل وحسب، بل الأجيال التالية ونجاة الإنسانيّة. وكما استنتج، إريك هوبسبوم، في تأريخه للقرن العشرين: «يمكننا أن نقول بأنّ ثمن الفشل، أو البديل لتغيير المجتمع، هو الظلام».

الثورة مستقبل البشر

كانت الثورات في القرن العشرين بأكثرها نتاجاً لمقاومة الإمبريالية، على شكل صراع طبقي. لقد اندلعت هذه الثورات، كما لاحظ لينين، بشكل كبير في «المفاصل الضعيفة» من النظام العالمي الإمبريالي. وكانت تقابلها بشكل حتمي، ثورات مضادّة نظمتها القوى العظمى في النواة الرأسماليّة. لقد كان من المرجح النظر إلى أصغر الانتفاضات بوصفها تهديداً للحكم الرأسمالي العالمي، وتمّ قمعها عادة بقوّة وحشية، كما حصل في غزو رونالد ريغان الساحق عام 1983 للجزيرة الصغيرة غرينادا، أو الحرب السريّة ضدّ «الجبهة الساندينية للتحرير الوطني» في نيكاراغوا.

وتلقي الإيديولوجيا المهيمنة بشكل دائم باللوم على الثورات نفسها بما يخصّ التكلفة البشرية الهائلة للحروب ضدها، وذلك بدلاً من إلقاء اللوم على الثورات الإمبريالية المضادة التي تُمسح بسرعة من الذاكرة التاريخية.

لقد تمّ في عام 1970 دعوة هاري ماغدوف وبول سويزي، محرري صحيفة «Monthly Review» اليساريّة إلى حفل تنصيب الرئيس التشيلي، سلفادور أليندي، الذي تمّ انتخابه بشكل ديمقراطي على رأس حكومة «الوحدة الشعبية»، وهو الذي وعد بتطبيق الاشتراكية في تشيلي، بدءاً من تأميم أصول الشركات الأمريكيّة في الصناعات الكبرى في البلاد. كان ماغدوف وسويزي أصدقاءً قدامى لأليندي، وركزت تحليلاتهما في وقت التنصيب على الخطر الناجم عن العلاقات الحميمة بين الولايات المتحدة والجيش التشيلي، مشيرين إلى احتمال قيام انقلاب عسكري تموّله واشنطن وتضطلع به وحدات «الحرس البريتوري» التشيلي. لقد حذّرا من أنّ الإمبرياليّة لا تحترم أيّة قواعد قانونيّة عندما يكون هنالك تحدّ للنظام القائم. وحدث في الواقع أن قام الجنرال أغوستو بينوتشيه بانقلاب هندسته الولايات المتحدة بعد ثلاثة أعوام، حاصداً حياة أليندي وآلاف الآخرين.

نحو ثورة عالمية أوسع!

2017

هيمنة زائلة

كما صاغ بريجنسكي، مستشار الأمن القومي في إدارة كارتر، الأمر، في كتابه «لوحة الشطرنج الكبرى» عام 1997: «الولايات المتحدة... تتمتّع الآن بأولويّة دولية مع نشرها لقواتها بشكل مباشر على الأطراف الثلاثة للقارة الأوراسيّة»ـ وهي أوروبا الغربية وأجزاء من أوروبا الشرقيّة ووسط آسيا والشرق الأوسط وشرقي آسيا والمحيط الهادئ ـ لقد قال: أنّ الهدف هو خلق «هيمنة من نوع جديد» أو «تفوّق عالمي» إلى أجل غير مسمّى، يرسخ الولايات المتحدة «كأوّل وأوحد قوّة عالمية حقيقيّة». لقد كان النظام العالمي الذي تمّ تصوره آنذاك، هو حيث تكون الولايات المتحدة هي القوّة التي تشكّل القطب الواحد، يدعمها في ذلك تفوقها النووي.

لقد أصبح تغيير الأنظمة في الدول متوسطة المستوى التي تعتبر ذات أهمية جيوسياسيّة وتقع خارج إمبراطوريّة الولايات المتحدة أمراً ضرورياً، ويشمل ذلك الدول التي تسامحت معها أثناء الحرب الباردة. لم يكن الهدف هنا هو خلق ديمقراطيات مستقرة، وهو الهدف الذي لم يعتبر قابلاً للحياة قط في مناطق استراتيجيّة رئيسة مثل: الشرق الأوسط، بل كان الهدف هو تدمير «الدول المارقة» والكتل السياسيّة غير المندمجة. خاصّة تلك الواقعة على الأطراف، والتي يمكن أن تهدد أمن أو تعرقل توسّع إمبراطوريّة الولايات المتحدة. وأكبر مثال على تلك الاستراتيجيّة الكبرى التدميرية اليوم هو: ظهور «داعش».

الاتحاد السوفييتي ملهم

يعيد هذا كله تأكيد الحقيقة التاريخيّة: أنّه لن يكون هنالك ثورة اشتراكيّة، بغض النظر عن تاريخ اشتعالها، لن تُجبر على مواجهة ثورة مضادّة. في الواقع، يجب أثناء الحكم على الثورة، والثورة المضادة، خلال القرن الماضي، أن يكون هنالك تأكيد خاص على شدّة وخبث الثورة المضادّة. لا يمكن رؤية الأخطاء التي يتعرض لها الثوريون إلّا في سياق هذه الجدليّة التاريخيّة الأوسع نطاقاً.

بدءاً من كتب التاريخ المدرسية، ووصولاً إلى وسائل الإعلام السائد، تعرض الإيديولوجيا المهيمنة في الغرب اليوم الثورة الروسية عام 1917 على أنّها فشل ذريع من بدايتها إلى نهايتها. لقد قيل لنا: أنّ الاتحاد السوفييتي انهار تحت وطأة أوجه القصور الداخلية الخاصة به، والعيوب التي لا يمكن إصلاحها، وتدّعي الوسائل ذاتها بالكلمات ذاتها «انتصار» قوّة الولايات المتحدة والقدرة العسكرية في الحرب الباردة. لا يمكن إنكار أنّ تاريخ الاتحاد السوفييتي كان مليئاً بالمآسي التاريخيّة والتناقضات الاجتماعية والاقتصادية، فقد استُنفذت الكثير من الإمكانات البشرية الهائلة التي أطلقتها الثورة الروسية في الحرب الأهليّة المدمرة، والتي كان الغرب يدعم بها بشكل مباشر بالرجال والعتاد قوات «الروس البيض».

ومع ذلك، فقد شهد الاتحاد السوفييتي عبر تاريخه أيضاً تنمية صناعيّة غير مسبوقة، وتحسّناً عاماً بوضع الطبقة العاملة، وتمتّع السكّان بأمان اقتصادي مفقود في أماكن أخرى. لقد كان الاتحاد السوفييتي هو من أنقذ الغرب في الحرب العالمية الثانية، بدءاً بالهزيمة الدراماتيكيّة للقوّات النازية المسلحة في ستالينغراد، وهي نقطة التحوّل في الحرب، وصولاً إلى مسير الجيش الأحمر المنتصر ناحية الغرب، رغم أنّ ثمنها كان مرتفعاً، فقد خسر الاتحاد السوفييتي أكثر من عشرين مليون شخص. لقد ألهم وجود الاتحاد السوفييتي بحدّ ذاته حركات التحرر في الدول النامية.

لكنّ الاتحاد السوفييتي فشل في دفع الثورة الاشتراكية قُدماً. لقد تمّ إرهاقه بالمنافسة العسكرية والسياسية والاقتصادية مع الغرب، والتي دامت لعقود، وفيما يتعلق بالوعود السطحيّة جميعها التي قدمها ميخائيل غورباتشوف، وبسياسات الانفتاح وإعادة الهيكلة، فقد قامت بتفكيك النظام بدلاً من إصلاحه. لقد اختارت نخب السلطات السوفييتية والمفكرين الفاسدين ذوي الامتيازات، بالتحالف مع بوريس يلتسين والغرب، أن يفككوا دولة ما بعد الثورة من الأعلى، معتقدين بأنّ مصالحهم الشخصية ومصالح طبقتهم سوف يتم تعزيزها بشكل أكبر في ظلّ الرأسماليّة.

مع ذلك، فإنّ تجربة الاتحاد السوفييتي بوصفه أوّل اشتراكيّة كبرى تقاطع النظام الرأسمالي، تستمرّ بإلهام وتنشيط الثورة في القرن الحادي والعشرين. فبالكاد يمكن تخيّل قيام ثورة هوغو تشافيز البوليفاريّة، رغم أنّها اتخذت شكلاً مختلفاً تماماً، وهي الآن تواجه خطر ثورة مضادة مدعومة من الولايات المتحدة، دون الاتحاد السوفييتي مثالاً لها. لا يمكن محو منجزات الاتحاد السوفييتي المذهلة على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي بسهولة من الذاكرة التاريخية.

أزمة رأسمالية عميقة!

لقد اجتاحت الأزمة الرأسماليّة، التي حدثت في نهاية القرن العشرين، الدول الرأسماليّة الرئيسة نفسها في نهاية المطاف، وهي الغارقة في ركود اقتصادي منذ السبعينيات ـ وذلك بشكل جزئي بسبب مراكمة الأرباح مالياً في الثمانينيات والتسعينيات ـ والذي أفضى في النهاية إلى انفجار فقاعة السكن بين 2007 و2009. تراجعت مواقع الطبقة العاملة والطبقة الوسطى الدنيا في الدول الرأسماليّة المتقدمة، بعد أن وصل الركود إلى أعلى مستوى له منذ الأزمة المالية الكبرى، ووصلت اللامساواة إلى أعلى مستوياتها تاريخياً، سواء داخل الدول أو على الصعيد العالمي.

إنّ هذه الأزمة من الشدّة بحيث أنّها زعزعت الاستقرار داخل الدول الرأسماليّة الرئيسة. وقد استجابت الطبقات الحاكمة في مختلف البلدان الرأسماليّة للخيبة الشعبية المتزايدة، عبر إحياء اليمين المتطرف كنوع من خلق ثقل لموازنة النظام. ولهذا فقد أفسحت الليبرالية الجديدة الطريق بشكل جزئي للفاشيّة الجديدة، وهو ما يثبت وجود تحالف ليبرالي– فاشيّ جديد، أو يمكن القول تحالف يمين الوسط مع اليمين المتطرف. ففي الولايات المتحدة، تمّ رفض حتّى العلم كونه يشكّل تهديداً على الرأسمالية، وبات إنكار تغيّر المناخ الآن هو سمة إدارة ترامب في البيت الأبيض. وهكذا يكتمل «تدمير العقل». المتطرف، ولهذا فقد أفسحت الليبرالية الجديدة الطريق للفاشيّة الجديدة

لن يكون هنالك ثورة اشتراكيّة لن تُجبر على مواجهة ثورة مضادّة و لا يمكن رؤية الأخطاء التي يتعرض لها الثوريون إلّا في سياق هذه الجدليّة التاريخيّة

إما تغيير ثوري أو فناء البشرية

استطاعت القوى الرجعيّة عرقلة الصراع الطبقي لصالحها عدة مرات في التاريخ، لكنها في المقابل مهّدت الطريق لنشوء موجات ثوريّة جديدة. وقد علّق إنجلز على هزيمة ثورات 8481 في أوروبا في كتابه: «الثورة والثورة المضادة» قائلاً: «لا يمكن تخيّل وجود مؤشرات هزيمة أكثر من تلك التي واجهها الحزب الثوري في القارة ـ أو مجموعة الأحزاب ـ في مراحل المعركة جميعها. لكنّ هذا ليس مهماً... يعلم الجميع في الوقت الحاضر، أنّه أينما كان هنالك حراك ثوري، فإنّه ثمة رغبات اجتماعية تكمن وراءه، والتي تمنعها مؤسسات خارجية من التعبير عن نفسها... إذاً: إن كنّا قد هزمنا، فليس أمامنا إلّا البدء مجدداً من البداية». رغم تغيّر الظروف التاريخيّة، لا تزال وجهة النظر هذه صحيحة. وبناءً على الحاجة الملحّة اليوم للتغيير الاجتماعي، فإنه من الضروري أن «نبدأ مجدداً من البداية» لنخلق اشتراكية جديدة أكثر ثوريّة من أجل القرن الحادي والعشرين. إن تغييراً ثورياً هائلاً، ديمقراطياً ومتساوياً وبيئياً في كل من المركز والأطراف، هو فقط ما يمثّل مستقبل البشر الحقيقي، وإلّا فإن البديل هو موت البشريّة جمعاء.

العَمَلية العِلمية والتغيير

إن العلم السائد، إما مأزوم أو في موقع خدمة النظام الرأسمالي العالمي. حيث لا تخضع لهذه المعادلة_ وبشكل نسبي أيضاً_ التجارب العلمية في الدول الصاعدة، فنسبية خضوعها مرتبطة بالبنية الاقتصادية والفكرية لهذه الدول.

■ محمد المعوش

سبق، تشير إليه المنشورات، والتوظيف، والاستثمار، والمنهجية، والطرق المستخدمة في العلم السائد، ولكن ما الملامح التي يمكن أن تميز علماً نقيضاً يكون جزءاً من عملية فكّ التبعية الاقتصادية الاستغلالية وتحرر الشعوب والنمو والعدالة الواسعة والعميقة؟

هذه الملامح تم التطرق إليها مراراً في المؤلفات الفلسفية والعلمية والسياسية، من وجهة خط وقوى التغيير الجذري، في عدة مراحل تاريخية ودول مختلفة. أي: كون العلم خادماً لعملية النمو الاقتصادي والاجتماعي، والتحرر والتقدم الفكري والمادي، وبشكل أساس، في كونه منهجياً يخضع للفكر المادي التاريخي، لكسر أزمة التخبط التي تعانيها العلوم بشكل عام بنسب مختلفة، التخبط الناتج عن التجريب والتفكيك في البحث النظري والعملي.

التغيير السياسي فاتحة لتغييرات مختلفة

في سياق الصراع الذي تخوضه دول العالم، وتحديداً دولنا، ضد التدمير والسيطرة الإمبريالية، وخصوصاً، أن النقاش سيفتح حول التنظيم الاجتماعي البديل عن السائد في دولنا، حيث يغلب الريع والاستهلاك والفساد، كأنماط غالبة على اقتصاداتها، فللعلوم دورٌ أساسٌ في هذا النقاش، كجزء من عملية التغيير الجذري.

والتغيير السياسي على مستوى النظام السياسي، والنمط الاقتصادي القائم، لا يحقق بالمعنى التلقائي نقلات سلسة، نحو مجتمع سريع وواسع النمو والعدالة. من هنا المساحة التي يحتلها العلم كأحد مستويات هذا التغيير، وفي صلبها.

دور النظرية والمنهج وعملية التغيير

نقاش دور العلوم وارتباطها بالمجتمع، ومنهجيتها وخلفيتها النظرية، سيكون له مساحة أساسية، فمهمة توظيف العلوم في عملية التغيير والنمو والعدالة المادية والمعنوية، ترتبط باستنهاض الطاقات العلمية الموجودة والممكنة، والمطلوب خلقها، وتقوم على أرضية البحث في التناقضات التي يواجهها المجتمع بشكل واسع من جهة، وفي تقديم نقلات اقتصادية وإبداعية في البلاد من جهة أخرى.

هذه التناقضات الاجتماعية، لا يمكن البحث فيها دون إجراء نقلات نظرية في آلية البحث العلمي وخلفياتها ومنهجياتها، على أسس مادية تاريخية تناقض العلم الرسمي السائد وتخبطاته، ودولنا ليست خارج هذا الواقع. المنهجية المادية التاريخية التي مكنت خطاباً وتحليلاً سياسياً من أن يلتقط اللحظة التاريخية، ويقدر استناداً إليها أن يرسم طرق المخارج من الأزمة، ويلعب دوراً في تقرير مصير المجتمع عامة، فهذا أيضا من العلم.

هذا التغيير النظري العلمي المرافق للتغيير السياسي، هو ضرورة لرفع طاقة العلوم في المرحلة القادمة، عبر التشديد على عنوان أساس، هو: وظيفة العلم في خدمة المجتمع وتقدمه المادي والمعنوي، وربطه بالقضايا الاجتماعية المطلوب حلها، وذلك ليس خارجاً عن الموقف السياسي الاقتصادي، كون حل التناقضات الاجتماعية مرتبط بتجاوز الرأسمالية، وفي حالتنا: التبعية الاقتصادية، نحو نظام اقتصادي عادل وتشريكي للشعب.

هذا التغيير المنهجي، يعيد تشكيل علاقة الميادين العلمية الإنسانية والطبيعية في وحدتهما، ارتباطا باللحظة التاريخية الراهنة وقوانين تطورها، ويخضع التناقضات الاجتماعية التي يجب دراستها انطلاقاً من موقف يطرح قضية الأصل الاقتصادي الاجتماعي للمشاكل الموجودة، وكيفية حلّها، وخصوصاً، أن الحرب ستترك نتائج يحتاج حلها إلى خيارات سياسية وعلمية في تتبع تطورها المستقبلي. وهذا يتطلب مركزة الطاقات العلمية وحشدها في صالح إيجاد الحلول لقضايا الاقتصاد والبيئة والصحة والتكنولوجيا والغذاء، وفي تشكلها المتحرك حسب المراحل التي يمر بها المجتمع.

هذا الميدان سيخلق في الوقت ذاته، الأرضية لقوى اجتماعية قادرة على لعب هذا الدور، ويعيد استقطاب الطاقات البشرية إلى هذ الميدان المُنتِج الإبداعي.

أدوات مادية في سبيل النقلة العلمية

في تجارب عديدة، تصير النهضة العلمية في سبيل المجتمع بناءً على قرارات مركزية سياسية، يتم توظيف قدرات مادية ومالية وبشرية في سبيلها، لتكون عنصراً من عناصر السياسات الاقتصادية، ولها موازنة ليست «ضحكاً على اللحى» كما نراها في دولنا المستهلكة عامة.

هذه القَرارات، إلى جانب الإمكان المالي والمادي، يفترض كذلك إعادة تنظيم البنية التعليمية البحثية في سبيل وحدتها الوظيفية، في مختلف الميادين وتكون بالتالي ضمن تحقيق متطلبات النمو الاجتماعي، والتناقضات التي تتطلب حلها، لا عملية بحثية تعليمية «مثالية». أي: إلى جانب الانتقال النظري يجب أن يحصل انتقال في السياسات التعليمية العلمية، التي لا تنفصل عن بعضها من عمر الطفولة وصولاً إلى المراحل اللاحقة، والتي يمكن أن توضع تحت خانة «توظيف العلوم/التعليم في إنتاج جيل يُنتِج العلوم».

الانتقال النظري والعملي العلمي، يستبق البحث التقني والتكنولوجي الذي عادة ما يذهب إليه الذهن عند نقاش التقدم العلمي في بلد ما. فإعطاء الجنسية لآلة «ذكية» في مؤتمر استثماري «استهلاكي» لبيع منتجات ميدان الذكاء الاصطناعي للدول النفطية مؤخراً في السعودية، لا يعني انتقالا علمياً، مهما تم تكديس آلات وتقنيات متقدمة.

وجدتها

■ د. عروب المصري

الصحة وتغير المناخ

إن صحة الملايين من الناس في أنحاء العالم جميعها تتضرر بالفعل من جراء تغير المناخ، وفقاً لتقرير جديد كبير. وقال العلماء: إنه من خلال زيادة عدد الأشخاص المعرضين لموجات الحرارة، ولزيادة خطر الإصابة بأمراض معدية، مثل: حمى الضنك، كان لتغير المناخ آثار بعيدة المدى على العديد من جوانب صحة الإنسان فى العقود القليلة الماضية. وقال العلماء فى مؤتمر صحفى عقد فى لندن: إن تأثير تغير المناخ على صحة الإنسان صار شديداً الآن، حتى أنه يعتبر «التهديد الرئيس للقرن الحادي والعشرين». والتقرير هو الأول لمشروع لانسيت بشأن الصحة وتغير المناخ، وهو مشروع يضم 24 مؤسسة أكاديمية، ومنظمات حكومية دولية من جميع أنحاء العالم. ويعتزم المشروع إصدار تقرير يتعقب التقدم الحاصل في مجال تغير المناخ والصحة العالمية كل عام. ويستخدم التقرير مجموعة من 40 مؤشراً لتتبع آثار تغير المناخ على الصحة العالمية. ويقيم أول هذه المؤشرات «الآثار المباشرة» لتغير المناخ على صحة الإنسان، بما في ذلك آثار التعرض للحرارة الشديدة والكوارث الطبيعية. ومن النتائج التي توصل إليها التقرير: أنه في الفترة من عام 2000 إلى عام 2016، كان ارتفاع متوسط درجات الحرارة التي يتعرض لها البشر حوالي ثلاثة أضعاف ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية في أنحاء العالم جميعها.

إن متوسط درجات الحرارة التي يتعرض لها البشر، أعلى بكثير من متوسط سطح الأرض، لأن معظم الناس يعيشون على الأرض، حيث يحدث الاحترار بسرعة أكبر، بشكل عام، عندما تنظر إلى مكان وجود البشر، فمعدل التغيير يبدو أكبر بكثير، عندما ننظر إلى المتوسطات العالمية. لذلك ربما عندما نفكر في الأهداف العالمية، يجب أن نضع دائماً في الاعتبار: إن متوسط درجة الحرارة العالمية لا يعني حقاً الكثير بالنسبة لمعظم الناس. نحن لا نعيش على المحيط، أي ثلث المتوسط العالمي. نحن نعيش على الأرض، وعلى الأرض التي تميل إلى تسخين أسرع. إن عدد الأشخاص «المعرضين للخطر»، والمعرضين لأحداث «الموجات الحارة» زاد بنحو 125 مليون شخص بين عامي 2000 و 2016.

في حين أن «الموجات الحارة» تعرف بأنها: ثلاثة ليال متتالية، حيث تكون درجات الحرارة في أعلى 1% من متوسط 1986–2006 في المنطقة. وفي عام 2015، بلغ عدد الأشخاص الذين تعرضوا لموجات حرارية 175 مليون شخص.

aroub@kassioun.org

حمزاتوف، حكيم داغستان!

في الثالث من تشرين الثاني سنة 2003، رحل الشاعر رسول حمزاتوف في مدينة محج قلعة عاصمة داغستان الروسية، استراح حمزاتوف بعد ثمانين عاماً من الحب، والابداع، كتب خلالها القصائد وتغنى بالقيم والجمال وبلاده داغستان، ذات الحكم الذاتي.

هو ابن الشاعر الداغستاني الشهير «حمزة تساداسا»، أنهى الدراسة في معهد جوركي للآداب في موسكو، وصدر ديوانه الأول باللغة الآفارية قبل أن يتم العشرين من عمره، أصبح نائباً بمجلس السوفيات الأعلى، ورئيساً لاتحاد كتاب داغستان، وحصل على لقب شاعر الشعب عام 1958 ثم على جائزة لينين، وجائزة لوتس الأفرو آسيوية وجائزة نهرو. ورغم ذلك فهو لا يهتم كثيراً بالجوائز ويرى أنها ليست القيمة الحقيقية للكاتب الحقيقي خاصة إذا كان شاعراً.

ألف حمزاتوف ما يقرب 30 ديواناً شعرياً بدأها منذ عام 1943 بديوان «الحب الحار والكراهية الحارقة» بالتزامن مع الحرب الوطنية العظمى ضد الفاشية، كما نشر ملحمتين: «حوار مع أبي 1953» و«بنت الجبال 1958»، غير أن قصته الشعرية «داغستان وطني» كانت الأكثر شهرة في بلاده والخارج، حوّل فيها الشاعر عواطفه الوجدانية إلى كلمات تصدح كالموسيقا وترى كالألوان. جمعت أعماله الكاملة في 18 مجلداً ضمت 40 مؤلفاً، وصدر ديوانه الأخير عام 1994، لعل نشأة حمزاتوف الجبلية منحته مجموعة من الصفات الجامحة والقوة الروحية الهائلة فهو شاعر ومحارب وحكيم وقديس وأب حنون وزوج رغم أنه شاعر.

احتفلت شعوب الاتحاد السوفييتي السابق وعلى الأخص شعوب القفقاس بالشاعر الجبلي عام 1998، خصصت له صحيفة «الثقافة» الروسية صفحة كاملة بمناسبة مرور 75 عاماً على ميلاده، وانضمت إليها صحيفة «فيك» والجريدة الأدبية الروسية، ما زال الناس والأطفال يحفظون أشعاره حتى اليوم.

يقول حمزاتوف: «إن الشاعر الذي يعتبره القراء في بلاده المتحدث الرسمي باسمهم لهو شاعر سعيد، ولا قياس للإنسان أفضل من عمله».

قال أيضاً: «شيئان في الدنيا يستحقان المنازعات الكبيرة، وطن حنون وامرأة رائعة، أما بقية المنازعات فهي من اختصاص الديكة».

كتب في قصيدة:

كم صعبٌ
مصير النساء الفقيرات
لكن هذه القسمة أصعب مرتيَن:
لأن الأطفال كلّهم صغار
والأب «المعيل» في الحرب.

أخبار ثقافية

وكالة «تاس» تفتح أرشيفها الفوتوغرافي

افتتحت وكالة «تاس» الروسية للأنباء معرضاً مجانياً في متحف «مانيج» في موسكو، يتيح للجمهور مشاهدة صور رسمية من أرشيف الوكالة. في مشروع ثقافي للوكالة يجسد تاريخ البلاد في القرن العشرين، ويستمر من 1 إلى 24 تشرين الثاني الجاري. سيقدم معرض «اللقطات الهامة» برنامجاً واسعاً يتضمن أفلاماً وثائقية وأفلام كارتون للأطفال، إضافة إلى برنامج مستقل مخصص للصغار وآبائهم وبعض المعروضات المصورة. بذلت الوكالة جهوداً كبيرة في ترقيم ووصف 860 ألف صورة فوتوغرافية مطبوعة على الورق، وتظهر المعروضات زعماء سياسيين وممثلين وكتاب وشعراء وأطباء وبناة ومعلمين، أي: كل من عاش في الاتحاد السوفيتي وصنع تاريخه.

رائد خليل يفوز بجائزة مجلة «تشوتي هيفتلي»

فاز فنان الكاريكاتير السوري رائد خليل بجائزة مجلة «تشوتي هيفتلي» الدولية لكرة القدم في سويسرا من بين 523 لوحة مقدمة للمسابقة تنافست على رسم لوحة بورتريه اللاعب الأرجنتيني السابق دييغو مارادونا. وأكدت لجنة التحكيم في الجائزة أن الأعمال الفائزة تتميز بالأصالة والأسلوب المتفرد، بعيداً عن النمطي وحققت المعادلة البصرية من خلال التأثر والتأثير في عنوان المعايشة الجمالية. وسيرسم الفائزون منتخبات كأس العالم مع المدربين وشعار المنتخبات كما ستوزع المجلة في العديد من دول أوروبا وفي افتتاح كأس العالم في روسيا عام 2018. يذكر، أن الفنان خليل فاز خلال الشهر الماضي بالجائزة العالمية الثالثة في مسابقة دي جيس الدولية السابعة للكاريكاتير في بلجيكا.

كانوا وكنا

فلسطين

ارتبط نضال الشعب السوري بنضال الشعب الفلسطيني خلال محطات عدة، منذ أوائل القرن العشرين، من مشاركة السوريين بثورة 1936 في فلسطين، إلى حرب 1948 ومعارك المقاومة ضد الاحتلال في القرن العشرين وغيرها. يحفل التراث الفلسطيني أيضاً بمواقف تضامنية مع نضال الشعب السوري في عدة محطات منذ بدايات القرن العشرين، في الصورة جريدة فلسطين بتاريخ 18 نيسان 1946 تحمل مقالاً عن أول احتفال في دمشق لجلاء الاستعمار الفرنسي عن سورية.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2017/11/03» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

لن ننسى...

العلاقة بين الماضي والحاضر، علاقة تواصل وتكامل، من خلال هذه العلاقة يتراكم الوعي البشري، الماضي يمدنا بالتجربة، والحاضر يمدنا بأدوات جديدة لاكتشاف الذات، لتحديد اتجاه السير أفراداً ودولاً وشعوباً، ما يجري في ظل سيادة الوعي اليومي، في ظل هيمنة نمط الحياة الاستهلاكية على الوعي البشري، في ظل اللهاث وراء متطلبات الحياة اليومية، في ظل الاسئلة المعلقة على مشاجب التاريخ، والإجابات المغيبة، في ظل القلق الوجودي الذي يتهدد انسان العالم المعاصر، أن هناك من يريد أن تحدث قطيعة في سيرورة التطور الإنساني، في تطور الوعي البشري، يفرض على الإنسان أن يكون ابن اللحظة، ومأسوراً فيها، فلا تجارب، ولا قوانين، وكأن المجتمع البشري مجرد مجتمع قطيعي، ليقودنا الى اللاأدرية، إلى الفهم العبثي للتاريخ ومساراته المتعرجة، هناك من يريد ان ننسى رغماً عنا، حتى تلك المعارف التي باتت بديهيات في الوعي البشري....والمفارقة أن الأدوات التي تستخدم لفرض هذا الغباء، وتعميمه، هي آخر ما أبدعه العقل البشري في مجال التكنولوجيا، فالإعلام المهيمن يتحفنا صباح مساء بسيل من الاكاذيب، والهرطقات، والادعاءات.. لاتسأل لماذا.. بل اسأل من يملكها؟

كما أن لقمتنا مسروقة، وكما أن إرادة الانسان مصادرة، هناك من يريد أن يصادر وعينا ايضاً، أن يقولبه كما يريد، ممنوع عليك أن تسأل وتفكر، وتحاول، وتغيّر.. ممنوع أن تأخذ من التاريخ إلا بما يفيد ممنوعات الحاضر، ويتكامل معها ...

عليك ان تنسى، أن أمك ولدتك حراً..

عليك أن تنسى أن الارض تدور

عليك ان تنسى ثمة معادلة ظالم ومظلوم، و ثمة من حوّل الكرة الارضية الى جهنم دنيوي، الويل والثبور وعظائم الأمور

عليك ان تنسى بأنه يمكن أن تضع حداً، وتمنع احتلال أراضي الغير، والتهجير، والنزوح، والاوبئة، والامراض..

عليك ان تنسى، بانه يمكن أن يكون هناك توزيع عادل للثروة... القائمة أطول من أن تعد .. في ظل الانحطاط السائد... انحطاط في كل شيء.. في السياسة .. في الاقتصاد.. في الثقافة..

لكم تاريخكم، وللناس تاريخهم.. وهناك من لا تمحى ذاكرته، هناك من لا ينسى، ويظل يقرع الجرس ... ويسأل، ويقاوم.. ويسعى.. فليست المرة الأولى في التاريخ، أن يظن الحمقى أنهم غلبوا.. ولن يسود ألا ما يجب أن يسود.

عار جديد لـ«نوبل»

الآن، في عام 2017 فقط، وعدت مؤسسة «نوبل» بوضع حدٍّ لجميع استثماراتها المتعلقة بمنتجي الأسلحة الذرية..!

وقال لارس هيكينستن، مدير مؤسسة نوبل إنه «بحلول آذار المقبل، لن تكون لدينا أية استثمارات بأي شكل فيما يتعلق بإنتاج ما يصنف على أنه أسلحة نووية»، كما أنه اعترف بأن «توقيت» تصريحاته هذه يعتبر «مؤسفاً»، باعتبار أن هذا الأمر هو الأكثر ضرراً للصورة العامة لجائزة نوبل.

وفيما يبدو أنه نقلٌ للبندقية من كتفٍ إلى آخر، اختارت لجنة تحكيم جائزة نوبل هذا العام «مكافئة» الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية «ائتلاف منظمات «غير حكومية» NGOs» نظير «جهودها للوصول إلى حظر دولي للأسلحة النووية».

ومن المقرر أن يتسلم هذا الائتلاف جائزة نوبل للسلام، في 10 كانون أول المقبل، حيث يحصل كل حائز جائزة نوبل بالإضافة إلى الوسام والشهادة، على مبلغ قدره 925 ألف يورو، يأتي بعضها من عائدات استثمارات في مجال الأسلحة.

وأمام هذه الصورة الكاريكاتورية للجائزة التي تحاول ترويج نفسها على أنها ذات أبعاد إنسانية، لم يستطع أولاف نغولستاد نفسه، رئيس معهد نوبل خلال مقابلة مع الإذاعة النرويجية في 26 تشرين أول، إلا أن يصف هذا الأمر بأنه «وصمة عار».

قاسيون
2018
5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة
2000 قيمة الاشتراك السنوي للأفراد
حزب الإرادة الشعبية
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار